The Levant

WWW.THELEVANTNEWS.COM

ديسمبر 2022 م - 1444 هـ | العدد 42 — جريدة شهرية تصدرها مؤسسة The Levant News Media International - London — المؤسس والمدير العام: ثائر عبد العزيز الحاجي | مدير التحرير: شيار خليل

قمة المناخ في مصر: أزمات مناخية تتطلب تفاهمات والتزامات

الصفحة: 2

هل يعود ترامب إلى البيت الأبيض من جديد؟

الصفحة: 6

ماذا تريد روسيا وماذا يريد الغرب؟

الصفحة: 12

السعودية: منهج ومبادرات تقود العالم

الصفحة: 15

«هيومن رايتس ووتش»: النظام يتحمل مسؤولية الإخفاء القسري في سوريا

دعت «هيومن رايتس ووتش» و«منظمة العفو الدولية»، الأربعاء، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لإنشاء هيئة دولية مستقلة لتتبّع وتحديد هوية المفقودين والمخفيين قسراً منذ اندلاع الأزمة السورية في 2011.

اتسم الصراع السوري بممارسات الاحتجاز التعسفي المطوّل والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة والاختفاء القسري المرتكبة من قبل جميع أطراف النزاع. وكان الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش قد اقترح الآلية الجديدة في تقرير مفصلي نُشر في أغسطس/آب 2022 حول كيفية تعزيز الجهود لمعالجة قضية آلاف المحتجزين والمخفيين وتقديم الدعم لعائلاتهم.

وقال آدم كوغل، نائب مديرة قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش: «خلّفت ممارسة «إخفاء» الناس في سوريا إرثًا مدمرًا طال حياة مئات الآلاف من الأشخاص وأحبائهم. من شأن إنشاء هيئة دولية جديدة لمعالجة آثار هذا الإرث المدمر والذي لا يمكن التغاضي عنه مطلقًا من فصول الصراع السوري أن يوفر بصيص أمل للعائلات».

حتى أغسطس/آب، قدّرت «الشبكة السورية لحقوق الإنسان» أن حوالي 111 ألف شخص ما زالوا في عداد المفقودين، ويُعتقد أن معظمهم في قبضة الحكومة السورية. ولا يمكن تحديد العدد الدقيق للمفقودين لأن الغالبية العظمى من مرافق الاحتجاز، وخاصة تلك التي تديرها عناصر المخابرات، محظورة على المراقبين. ويتعرض المعتقلون من قبل أجهزة أمن الدولة أو العديد من الجماعات المسلحة من غير الدول في سوريا بشكل روتيني للاختفاء القسري أو الحبس بمعزل عن العالم الخارجي، مع عدم قدرة العائلات على الحصول على معلومات حول مكان أحبائها أو حقيقة ما حدث لهم.

فدوى محمود تحمل صور ابنها وزوجها المخفيين في سوريا منذ 2012

ولي العهد السعودي يطلق مخطط مطار الملك سلمان بقيمة مليارية

ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان

كشف ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، المخطط العام لمطار الملك سلمان الدولي الجديد بمدينة الرياض، متوقعاً أن يسهم المشروع بحوالي 27 مليار ريال (7.2 مليار دولار) سنوياً في اقتصاد المملكة. ومن المرجح أن يكون مطار الملك سلمان واحداً من أكبر المطارات في العالم، حيث يمتد المطار على مساحة تقارب 57 كيلو متر مربع، ليشمل الصالات الحالية تحت مسمى صالات الملك خالد، و6 مدارج طيران، إضافة إلى 12 كيلو متر مربع من المرافق المساندة، والأصول السكنية، والترفيهية، والمحلات التجارية، والعديد من المرافق اللوجستية.

كما سيسهم المطار الجديد في دعم خطط المملكة لتكون مدينة الرياض ضمن أكبر عشر اقتصادات مدن في العالم، ولمواكبة النمو المستمر في عدد سكان العاصمة الذي يستهدف الوصول إلى ما يتراوح 15 و20 مليون نسمة بحلول عام 2030.

وكذلك سيعمل المطار على رفع الطاقة الاستيعابية لتصل إلى 120 مليون مسافر بحلول عام 2030، كما يستهدف الوصول إلى 185 مليون مسافر، ومرور ما يصل إلى 3.5 ملايين طن من البضائع بحلول عام 2050.

الأمن القطري يعتدي على إيرانيين هتفوا ضد النظام

اعتدى عناصر من الأمن القطري المسؤولين عن حفظ النظام خلال مونديال 2022، على إيرانيين هتفوا ضد النظام الإيراني وممارساته القمعية ضد ا لشعب .

وبيّنت مقاطع فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي، عمليات الاعتداء التي مارسها الأمن القطري ضد المحتجين، وذلك خلال وبعد مباراة بلادهم مع المنتخب الأمريكي في الدور الأول من تصفيات كأس العالم في قطر.

وأظهر مقطع فيديو بعد انتهاء المباراة بين الفريقين، اعتقال الشرطة القطرية، رجلاً يهتف «المرأة، الحياة، الحرية»، وهو الشعار الذي يمكن اعتباره الأول بعد شعار «الموت لخامنئي» في احتجاجات إيران.

فيما منعت الشرطة القطرية أيضاً، مشجع إيراني عرض على قميصه عبارة «امرأة ، حياة ، حرية»، من دخول ملعب الثمامة بالدوحة، وطالبته بمغادرة الاستاد.

وتداول ناشطون مقطع فيديو لطرد إيرانية مع طفليها من الاستاد، عقب انتهاء المباراة بين إيران وأمريكا من قبل عناصر الأمن القطري.

بعد فوز الولايات المتحدة بهدف دون رد، ظهرت مقاطع فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي تظهر الإيرانيين في الداخل وهم يحتفلون بهزيمة فريقهم.

قمة المناخ ٢٧ في مصر: أزمات مناخية تتطلب تفاهمات والتزامات عادلة

وائل سليمان

ما بين مسؤولية دول الشمال والجنوب في هذا العالم عن أزمة المناخ التي تضرب الكوكب متجلية في عدة مظاهر؛ هناك معارك طاحنة لتوزيع المسؤوليات عن احترار الكوكب والظواهر المناخية الشاذة والتعويضات المستحقة للدول النامية والفقيرة التي تساهم على نحو قليل في الظاهرة مقارنة بالدول الصناعية الكبرى والمتقدمة. بل الأمر يتجلى في الصراع على مستويات أكثر تفصيلا، بين الصين والولايات المتحدة وما بين الدول الصناعية السبعة الكبرى وضمن مجموعة العشرين أيضا، وهذا المجموع مع بقية دول العالم. تبدو معركة يظهر عسف الغرب في الشمال ضد الجنوب، تمركز القوة والثروة والسلطة في الشمال على النقيض في الجنوب الغني بالموارد، لذلك وقفت الدول في الجنوب معاً لتحديد مساهمة كل دولة في التلوث مع وعي شعبي دولي ضاغط -عندما كان نصيب الصين والولايات المتحدة- الأكبر مطالبين الدول الصناعية بالتعويضات والالتزامات أيضا. لقد أُطلق على هذه المساهمة البصمة الكربونية.

لكن عجلة التصنيع في العالم المتقدم لا يمكن أن تتباطأ مجاناً وبسهولة وسرعة بينما تحتاج لمصادر طاقة ثقيلة كالنفط ومشتقاته والغاز وبقية الموارد كالليثيوم والمعادن وما ينتج عنها في مراحلها الأولى في عمليات الإنتاج. إضافة إلى ذلك يبرز إلى السطح التعقيدات الجديدة المتعلقة بعودة الطاقة النووية إلى الواجهة بعد الغزو الروسي لأوكرانيا والعودة للفحم الحجري والنفط في بعض الدول الأوروبية التي اعتمدت على الغاز الروسي.

إذا استمر ثبات معدلات الانبعاثات الحالية، سترفع حرارة الكوكب لأكثر من ٣ درجات بحلول سنة 2100، طبقاً لدراسة نشرتها مجلة نيتشر كلايمت تشينج في تموز 2021.

وفيما يعتبر مفارقة أيضا، وجد تقرير فجوة الإنتاج لعام 2021، الصادر عن معاهد البحوث الرائدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، أنه على الرغم من الطموحات المناخية المتزايدة والالتزامات المتمثلة بتحقيق صافٍ صفري للانبعاثات، لا تزال الحكومات تخطط لإنتاجٍ أكثر من ضعف كمية الوقود الأحفوري في عام 2030 أكثر مما يتفق مع تحقيق هدف الحد من الاحترار إلى 1.5 درجة مئوية.

غوتيرش: دعوة للتعاون والتفاهم بين الدول الغنية والفقيرة

خلال قمة المناخ كوب 26 في غلاسكو الإسكتلندية السنة الماضية، جاء على لسان الأمين العامّ للأمم المتحدة، أنطونيو غويتيريس، أن العالم بات مدمناً للوقود الأحفوري، ما قد يدفعه إلى الهاوية.

أعاد غوتيرش تحذيره هذا العام، إذ يشهد العالم الاثنين 7 نوفمبر حتى 18 من الشهر الجاري مداخلات نحو 110 من قادة الدول والحكومات في شرم الشيخ بمصر في إطار كوب27 وحضور 197 دولة. إذ يعد مؤتمر المناخ كوب 27 جزءاً من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي. ومع انطلاق الفعاليات، حذّر غوتيرش من الجحيم الذي تسير إليه البشرية على هذا المنوال من العمل البطيء بشأن تخفيض الانبعاثات الكربونية.

وحث غوتيرش الحكومات في بداية محادثات على مدار أسبوعين لتجنب أسوأ عواقب تغير المناخ، فإما التعاون وإما الهلاك على حد تعبيره، داعيا إلى اتفاق بين أغنى دول العالم وأفقرها لتسريع الانتقال من الوقود الأحفوري وتسريع عملية تقديم التمويل اللازم لضمان مساعدة البلدان الفقيرة على تقليل الانبعاثات والتعامل مع الآثار الحتمية للاحتباس الحراري.

لقد حضرت إشارة غوتيرش للمعركة الثنائية بين أكبر اقتصادين في العالم، الولايات المتحدة والصين، وحول مسؤولية الانبعاثات والتعويضات مؤكداً أنه عليهما مسؤولية خاصة لتوحيد الجهود لجعل هذا الاتفاق حقيقة واقعة».

كما طلب جوتيريش من الدول الموافقة على التخلص التدريجي من استخدام الفحم، وهو أحد أكثر أنواع الوقود إطلاقاً للكربون، لحين الاستغناء عنه نهائيا بحلول عام 2040 على مستوى العالم، على أن تحقق الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هذا الهدف بحلول عام 2030.

أصبحت قضية تمويل الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ، مثل تدمير المحاصيل والمباني والبنية التحتية في البلدان الفقيرة، بندا على جدول الأعمال الرسمي للمحادثات. كما دعا الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إلى التنفيذ السريع والملموس لإجراءات الحد من الانبعاثات لضمان التمويل «للبلدان النامية التي تعاني اليوم أكثر من غيرها من عواقب هذه الأزمات».

اتفاقية باريس للمناخ 2100

في هذه الاتفاقية تعهد الموقعون في عام 2015 بتحقيق هدف طويل الأجل يتمثل في الحفاظ على درجات الحرارة العالمية من الارتفاع بأكثر من 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي وهو السقف الذي وضعه العلماء لتجنب التغير المناخي الكارثي، وهذا الهدف لن يتحقق إلا إذا تمكن العالم من تحقيق صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2050.

لتحقيق المستهدفات يجب تحقيق سعر عالمي للكربون لا يقل عن 75 دولاراً للطن بنهاية العقد، وأن وتيرة التغير في الاقتصاد الحقيقي ما تزال بطيئة على ما قالت رئيسة صندوق النقد الدولي لرويترز على هامش مؤتمر المناخ في شرم الشيخ بصر.

في تقرير نُشر أمس الاثنين من خلال منظمة التجارة العالمية لفتت لأهمية معالجة الحواجز التجارية للصناعات منخفضة الكربون لمعالجة دور التجارة العالمية في دفع تغير المناخ.

مجموعة تابعة للبنك الدولي، أشارت في تحليل أخير أجرته إلى أن إجمالي الالتزامات الوطنية العالمية بشأن الحد من الانبعاثات الضارة بالمناخ ستؤدي إلى انخفاضها بنسبة 11٪ فقط بحلول منتصف القرن.

ولفتت المجموعة إلى أهمية تسعير الكربون والوصول على الأقل إلى متوسط السعر 75 دولاراً لكل طن من الكربون في عام 2030، ليكون الإنجاز حافزاً للشركات والمستهلكين على التحول».

في حين أن بعض المناطق مثل الاتحاد الأوروبي تسعّر الكربون فوق هذا المستوى - السعر القياسي للاتحاد الأوروبي حوالي 76 يورو للطن - فإن مناطق أخرى مثل ولاية كاليفورنيا الأمريكية ترى أن مخصصات الكربون تباع بأقل من 30 دولاراً للطن ، في حين أن البعض لا ثمن لديه على الإطلاق.

ما يحصل أن المشكلة في كثير من البلدان في جميع أنحاء العالم، ما يزال قبول أسعار التلوث منخفضا»، وهو وضع يزداد سوءاً بسبب البيئة الحالية لارتفاع تكاليف المعيشة.

وترقب العالم باهتمام المساعدات والتعويضات إلى الدول الفقيرة التي قد تصل إلى تريليون دولار حتى عام 2030 وفق التصريحات أمس في قمة شرم الشيخ للمناخ، وهي عادة أكثر البلدان عرضة لتداعيات الاحترار المناخي، فمسؤوليّتها محدودة إذ إنّ انبعاثاتها من غازات الدفيئة قليلة جدا.

على سبيل المثال، أفريقيا موطن لبعض البلدان الأقل مسؤولية عن انبعاثات الاحتباس الحراري ولكنها الأكثر تضرراً من هجمة الطقس المتطرف، لكن الناشطون من بينهم الناشط الشبابي الأوغندي نيومبي موريسإن آماله تلاشت في أن عقد القمة في إفريقيا قد يحدث فرقًا - بما في ذلك مطالبة الدول الغنية المسؤولة عن الانبعاثات بدفع مستحقاتها

وفي بادرة يأمل كثير من الناشطين ألا تكون رمزية فقط، قرر المندوبون إلى كوب27 أول أمس الأحد للمرة الأولى إدراج مسألة تمويل الأضرار الناجمة من الاحترار على جدول الأعمال الرسمي للمؤتمر.

وتُقدّر هذه الأضرار بعشرات المليارات منذ الآن، ويُتوقّع أن تستمر بالارتفاع الكبير. لدينا أقرب الأمثلة، الفيضانات الأخيرة التي غمرت ثلث باكستان تسبّبت وحدها بأضرار قُدّرت بأكثر من 30 مليارا. وفي هذا السياق، تُطالب الدول الضعيفة إزاء هذه التداعيات، بآليّة تمويل خاصّة، إلّا أنّ الدول الغنية تتحفّظ على ذلك، إذ تخشى أن تحمل المسؤولية رسمياً وتُفيد بأنّ نظام تمويل المناخ معقّد كفاية بحالته الراهنة.

صناعة وتجليات أزمة المناخ

يمكن القول أن البصمة الكربونية هي انبعاثات غازات الدفيئة المرتبطة بالطاقة والمواد المستخدمة طوال دورة حياة المنتج، ويعتبر تقييم دورة الحياة للجهاز، أمر في غاية الأهمية نظراً لتركيزه مع الأخذ بعين الاعتبار الآثار البيئية للمنتجات أو الخدمات منذ تصنيعها حتى تعطلها أو انتهاء مدتها؛ على سبيل المثال رحلة المنتج بدءً من استخراج مواده الأولية من المنجم وحتى التخلص منه.

ويعتبر التأثير المناخي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على سبيل المثال شديد التعقيد، إذ يتضمن ثلاثة مستويات من التأثير، ويشمل ذلك انبعاثات الكربون المباشرة المرتبطة بتصنيع منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها والتخلص منها ويحسب الأمربطريقة مشابهة تقريبا على بقية المنتجات والصناعات.

تتسبب ظاهرة الاحتباس الحراري في حصول كوارث طبيعية «غير مسبوقة» تتوزع بين موجات الحر الشديدة والجفاف والفيضانات والسيول الشاذة والأعاصير وارتفاع منسوب البحار ما يهدد المراكز الحضرية الساحلية والنفايات الكيميائية والنووية والبلاستيكية والتلوث المائي للمياه الجوفية أو الجارية .. وهذا ما يؤثر بشكل مباشر على موارد الكوكب وينعكس على التنمية سلبا وصحة الإنسان ولاسيما الأطفال بسبب انتشار الأمراض كما حصل في باكستان مؤخراً بعد موجة الفيضانات الأخيرة.

يؤدي الجفاف والتغيّر المناخي العالمي في أوقات سقوط الأمطار إلى فشل الزراعات الرئسية وزيادة أسعار الأغذية، ما يعني انعدام الأمن الغذائي والحرمان من الأغذية للفقراء، وهذا قد يؤدي إلى تأثيرات تمتد مدى الحياة، إضافة إلى تدمير سبل العيش، وزيادة الهجرة من الأرياف والحواضر إلى المدن- التي ستزداد اكتظاظاً وتلوثاً- بسبب التصحر وقلة المياه، وحصول النزاعات، وكبح الفرص للأطفال واليافعين.

الخليج العربي والتصعيد الإيراني..
الهروب للأمام من أزمات طهران الداخلية

أحمد قطمة

أعلن الأسطول الخامس الأميركي في السابع من أكتوبر الماضي، عن تدريب بحري مشترك مع القوات البحرية البريطانية، في خطوة لتطوير القدرات العسكرية في الخليج العربي، لمواجهة التهديدات التي تشكلها البحرية الإيرانية، بمشاركة ثلاث سفن أميركية وسفينتان بريطانيتين وثلاث مسيرات بحرية، في المياه الدولية قبالة البحرين.

ورغم أنها بدت للوهلة الأولى مسألة روتينية، لكنها في الحقيقة كانت تصعيداً واضحاً للتمارين والتقنيات بين القوات المشاركة في أمن المنطقة، ضد التهديد الوحيد الموجود في المنطقة وهو التهديد الإيراني بشقّيه، تهريب المخدرات وتسليح الميليشيات.

فخلال السنتين الماضيتين، تمكنت القوات المشاركة في أمن المنطقة المركزية، خصوصاً في خليج عمان وبحر العرب من ضبط كميات هائلة من المخدرات والأسلحة، وأشارت بعض التقديرات إلى أن ثمن تلك الأسلحة والمخدرات والموجهة إلى شواطئ الخليج العربي بات يتخطّى المليارَي دولار أميركي، وتريد القوات الدولية والعربية تطوير قدراتها لمنع المزيد من التهريب الإيراني.

احتجاز مسيرات..

إلى ذلك، تعرّضت المسيّرات إلى مماحكات من قبل القوات البحرية الإيرانية، فخلال تلك الفترة، حيث حاولت قوات تابعة للحرس الثوري الإيراني الاستيلاء على مسيرة في المياه الدولية للخليج العربي، لكنها تخلّت عن المحاولة بعدما سارعت زوارق أميركية إلى المكان، وبعد ساعات قامت سفن تابعة للبحرية الإيرانية بعملية مماثلة ونجحت برفع مسيرتين أميركيتين من مياه البحر الأحمر، واحتفظت بهما لساعات طويلة، قبل أن تعيدهما في صباح يوم 2 سبتمبر المنصرم بدون الكاميرات.

وذكرت معلومات أن سفناً أميركية لاحقت السفن الإيرانية في المياه الدولية لأميال طويلة خلال ساعات الليل، لكن لم يكشف الأميركيون عن الصور ولا التسجيلات الصوتية لتلك الحادثة، وعليه، أمكن النظر إلى التمرين الأميركي البريطاني، بمشاركة المسيرات البحرية والسفن الحربية التي تحمل قدرات قتالية، تطويراً للقدرات ورسالة إلى الإيرانيين الذين تعمّدوا مماحكة الأميركيين خلال الأشهر السابقة، خاصةً مع تعيين قائد جديد للقيادة المركزية، وهو الجنرال مايكل كوريللا، حيث تغيّرت بعض المقاربات، وبدى أن الأميركيين أقرب إلى تشديد لهجتهم، وساعين إلى استباق الإيرانيين وإيصال بعض «التهديدات» على أمل منعهم من تكرار المماحكات.

وفي بيان وزّعته العمليات البحرية البريطانية، وجّه القائمون على التمرين البحري رسالة مفادها أن المسيرات البحرية هي «ملك للحكومة الأميركية وستعمل قانونياً في المياه الدولية والممرات البحرية»، وأضافت الرسالة «أن أي تدخّل في شؤون المسيرات البحرية سيعتبر خرقاً لأعراف القانون البحري الدولي».

تعاون أمريكي مع السعودية..

بينما شدد مجلس الأمن القومي الأميركي، في الأول من نوفمبر الجاري، على أن الولايات المتحدة على اتصال متواصل مع السعودية لمواجهة تهديدات إيران، وذكر ناطق باسم مجلس الأمن القومي الأميركي، إن الولايات المتحدة قلقة من تهديدات إيران للسعودية، وإنها لن تتردد في الرد إذا لزم الأمر، وأردف الناطق: «نحن قلقون من التهديدات، ونظل على اتصال مستمر مع السعودية من خلال القنوات العسكرية والمخابراتية.. لن نتردد في التحرك دفاعا عن مصالحنا وشركائنا في المنطقة».

وبالصدد، فقد رافقت منتصف نوفمبر، مجموعة من طائرات القوات الجوية السعودية، القاذفة الاستراتيجية الأمريكية «بي 52-» التابعة للقوات الجوية الأمريكية، خلال عبورها في أجواء المملكة، حيث بينت وزارة الدفاع، أن الطائرات السعودية من نوع «ف15-إس إي»، و«تايفون»، موضحةً أن الإجراء جاء في إطار العمل المشترك بين القوتين؛ للمساهمة في جهود تعزيز أمن واستقرار المنطقة.

اعتداء قبالة عُمان..

ورغم الرسائل التي تبعثها القوى العالمية كالولايات المتحدة والإقليمية كالسعودية، تواصل إيران نهجاها المعادي لاستقرار المنطقة، إن بشكل مباشر أو عبر مليشياتها، حيث أفاد مسؤول دفاعي لوكالة «لأسوشيتد برس» يوم الأربعاء\16 نوفمبر، بأن ناقلة نفط قبالة سواحل عمان تعرضت لهجوم طائرة مسيرة تحمل قنابل، وذلك وسط تصاعد التوترات مع إيران، وقال المتحدث باسم الأسطول الخامس الأميركي تيموثي هوكينز لرويترز إن الأسطول على علم بحادث تعرضت له الأربعاء، سفينة تجارية في خليج عُمان.

وأفاد المصدر أن المسيرة التي أصابت ناقلة النفط «باسيفيك زيركون»، التي ترفع العلم الليبيري وتديرها شركة «إسترن باسيفك شيبينغ» ومقرها سنغافورة، كانت تحمل قنابل، وقال المسؤول الدفاعي في الشرق الأوسط إن الهجوم وقع مساء الثلاثاء قبالة سواحل عمان، مشترطا تكتم هويته لأنه غير مخول بمناقشة الهجوم علناً، فيما قالت منظمة التجارة البحرية البريطانية، وهي منظمة عسكرية بريطانية تراقب انشطة الشحن في المنطقة، للاسوشيتدبرس: "ندرك حدوث الواقعة ويتم التحقيق فيها حالياً".

تحميل إيران المسؤولية..

وشجبت الولايات المتحدة، الهجوم، متّهمة إيران بتنفيذه، ضمن بيان صادر عن مستشار الأمن القومي، جايك سوليفان، حيث ذكر: «بعد مراجعة المعلومات المتاحة، نحن متأكدون من أن إيران يحتمل أن تكون قد نفذت هذا الهجوم باستخدام مسيّرة، وهو سلاح مميت تستخدمه بشكل متزايد وعبر عملائها في كل أنحاء الشرق الأوسط، وتنقله لروسيا لاستخدامها في أوكرانيا».

وجاءت تصريحات مستشار الأمن القومي الأميركي عقب أن ألقى مسؤولون أمنيون إسرائيليون كبار، باللوم على إيران في هجوم استهدف ناقلة نفط قبالة سواحل عُمان، بطائرة مسيرة مفخخة، كما عدوا أن هذا الهجوم خطأ استراتيجياً من جانب طهران، ومحاولة لاستفزاز الغرب قبل مباريات كأس العالم في قطر، وفق ما أوردت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، مضيفين أن الطائرة المسيرة التي استعملت لمهاجمة الناقلة كانت من نفس النوع الذي باعته إيران سابقاً إلى روسيا.

وعليه، يبدو أن منطقة الخليج العربي، مقبلة خلال الأسابيع القادمة، على زيادة في التوتر والهجمات المدعومة من إيران، حيث تسعى الأخيرة إلى صرف أنظار المجتمع الدولي عن التظاهرات الحاشدة التي تشهدها المدن الإيرانية، منذ مقتل الشابة الكردية «مهسا أميني» على يد ما تسمى بـ«شرطة الأخلاق» في السادس عشر من سبتمبر الماضي، ولن يكون هناك من خيار أفضل للهرب إلى الأمام، من اختلاق نزاع خارجي، قد تظن طهران إنه منقذها من أزماتها الداخلية.

ألمانيا ما زالت تراهن على الصين للخروج من الأزمة الاقتصادية

جاسم محمد

خمسة عقود من العلاقات المثمرة بين ألمانيا والصين أصبحت بكين وبرلين خلالها شركاء في مئات المشاريع لا سيما الاقتصادية، بيد أن هذه العلاقات بدأت بالفتور والتوتر وأصبح التباعد السياسي يعكس نفسه على العلاقات الاقتصادية.
دافع المستشار الألماني أولاف شولتس عن زيارة مثيرة للجدل قام بها إلى الصين في السادس من نوفمبر 2022 ووصفها بأنّها «تستحق العناء». واستند شولتس في ذلك إلى توافقه مع الزعيم الصيني «شي جينبيغ» على معارضة استخدام الأسلحة النووية في الحرب في أوكرانيا. وقال شولتس، إنه شدّد على أنّ «الحرب الروسية في أوكرانيا تشكّل وضعاً خطيراً للعالم بأسره» وحثّ بكين، حليفة روسيا، على استخدام «نفوذها» على موسكو لتجنّب التصعيد ووقف الغزو.
تتعالى الأصوات في ألمانيا تطالب المستشار أولاف شولتس بتشديد اللهجة تجاه الصين والتحرر من «التبعية» الاقتصادية لبكين، حتى لا يتكرر الأمر مثل ما حدث مع روسيا.
برر شولتس هذا التغير في السياسة تجاه الصين بنتائج مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني الأخير قبل أسبوعين. وقال شولتس إن الالتزام بالماركسية اللينينية كان من الممكن أن يأخذ مساحة أكبر بشكل ملحوظ مما كان يجري في مؤتمرات سابقة، مشيراً إلى طموح بكين نحو استقرار النظام الشيوعي والحكم الذاتي القومي سيحظى بمزيد من الأهمية مستقبلاً. وأكد: «من الواضح أنه إذا تغيرت الصين، فيجب أن تتغير طريقة تعاملنا معها».

الصين شريك تجاري

وافقت الحكومة الألمانية يوم 26 أكتوبر 2022 على مشاركة مجموعة صينية في تشغيل منفذ في ميناء هامبورغ، لكنها حددت قيمة المشاركة بحجة حماية «الأمن والنظام العام»، بعد أن أثار الاستحواذ الصيني جدلاً. وقالت وزارة الاقتصاد في بيان إن مجموعة كوسكو الصينية ستتمكن فقط من الحصول على حصة «تقل عن 25%» في هذا المنفذ بدلاً من 35% كانت الشركة ترغب بها «مما يحول دون الاستحواذ على حصة استراتيجية». وهو قرار يمثل حلاً وسطاً تم تسريبه من مصدر حكومي ويهدف إلى تهدئة انتقادات وُجهت للمستشار أولاف شولتس في ألمانيا وفي الاتحاد الأوروبي بتهمة دعم الاستثمار الصيني في هذه البنية التحتية الاقتصادية الاستراتيجية.
الصين هي الشريك التجاري الأكبر لألمانيا. والاستثمارات الاقتصادية الألمانية في الصين كبيرة. افتتحت المجموعة الكيميائية (BASF) بي إيه إس إف خلال شهر سبتمبر 2022 مصنعاً كبيراً للإنتاج في زانجيانغ، جنوب الصين. عشرة مليارات يورو ستتدفق إلى المصنع بحلول عام 2030. من المتوقع أن يأتي حوالي ثلثي نمو BASF من الصين بحلول نهاية العقد.
تستثمر صناعة السيارات الألمانية أيضاً بشكل كبير في الصين. 40 في المائة من جميع سيارات «فولكس فاغن» تباع في الصين. بعد أن كشفت الأمم المتحدة انتهاكات حقوق الإنسان والسخرة في منطقة شينغيانغ بغرب الصين في الصيف، رفضت فولكس فاغن إغلاق مصنعها في تلك المنطقة.
فهل ترتكب ألمانيا نفس الأخطاء فيما يخص علاقتها بالصين كما فعلت في علاقتها مع روسيا، من خلال جعل نفسها شديدة الاعتماد اقتصادياً على الدول التي تنتهك بشكل علني القانون الدولي (مثل روسيا التي تهاجم أوكرانيا)، أو باستخدام القوة العسكرية بشكل غير مباشر لتحقيق مطالبها الإقليمية؟
بات متوقعاً أن تتأثر العديد من قطاعات الاقتصاد الألماني بالحرب في حال اندلاعها. تحتكر الصين الكثير من المعادن والعناصر النادرة والحيوية للصناعة. من بين الثلاثين مادة الخام التي يصنفها الاتحاد الأوروبي على أنها «حساسة (للاقتصاد والصناعة)»، تأتي 19 مادة منها بشكل رئيس من الصين لتستخدم في تصنيع الهواتف الذكية ومصابيح LED والمحركات الكهربائية والخلايا الشمسية ورقائق الكمبيوتر. وبالتالي، فإن التحول من الطاقة الإحفورية إلى الطاقة النظيفة في ألمانيا يعتمد إلى حد كبير على الإمدادات من الصين.
إن السعي الدؤوب للصين إلى مركز قوة جديد في النظام العالمي، والمماحكة بين بكين وواشنطن، باتت تمثل إشكالية لبرلين. إذ إن هذا الصراع ينعكس بالنسبة لألمانيا بأنه بين أهم شريك اقتصادي لها، وبين أقوى حليف لها.
تعد الصين من أكبر الشركاء التجاريين لألمانيا خارج الاتحاد الأوروبي، وتعتبر الأسواق الصينية مهمة بالنسبة إلى ألمانيا، حيث تصدر ألمانيا للصين الأجهزة الإلكترونية والسيارات التي تستهلكها الطبقة المتوسطة المتنامية في الصين. وتفوقت الصين على الولايات المتحدة لتصبح أكبر شريك تجاري لألمانيا حيث شكلت ما يقرب من (10%) من التجارة الخارجية للبلاد البالغة (2.6) تريليون يورو العام 2021.

الرهان على الصين للخروج من الأزمة الاقتصادية

يبدو أن المستشار الألماني ما زال يراهن على علاقته التجارية والسياسية مع الصين من أجل الخروج من الأزمة الاقتصادية التي تضرب أوروبا واقتصاديات العالم بسبب أزمة الطاقة وحرب أوكرانيا. ورغم الانتقادات التي تواجه المستشار حول علاقته مع الصين، فانه يحاول تجاوز ذلك من خلال ايجاد موازنة ما بين موقف ألمانيا من حقوق الإنسان في الصين، أبرزها انتهاكات الأقلية المسلمة «الإيغور»، وكذلك موقف ألمانيا من «تايوان» واحتمالات شن الصين الشعبية حرباً ضدها، يذكر أن موقف ألمانيا حول تايوان يتمحور حول أن الصين واحدة وأن قضية تايوان تعتبر قضية داخلية.
تبقى العلاقات الألمانية الصينية موضع تحدٍّ للمستشار الألماني شولتس، وذلك يعتمد على مدى قدرة الحكومة الألمانية بايجاد علاقة متوازنة ما بين الصين في الجانب السياسي والاقتصادي وما بين حقوق الإنسان.

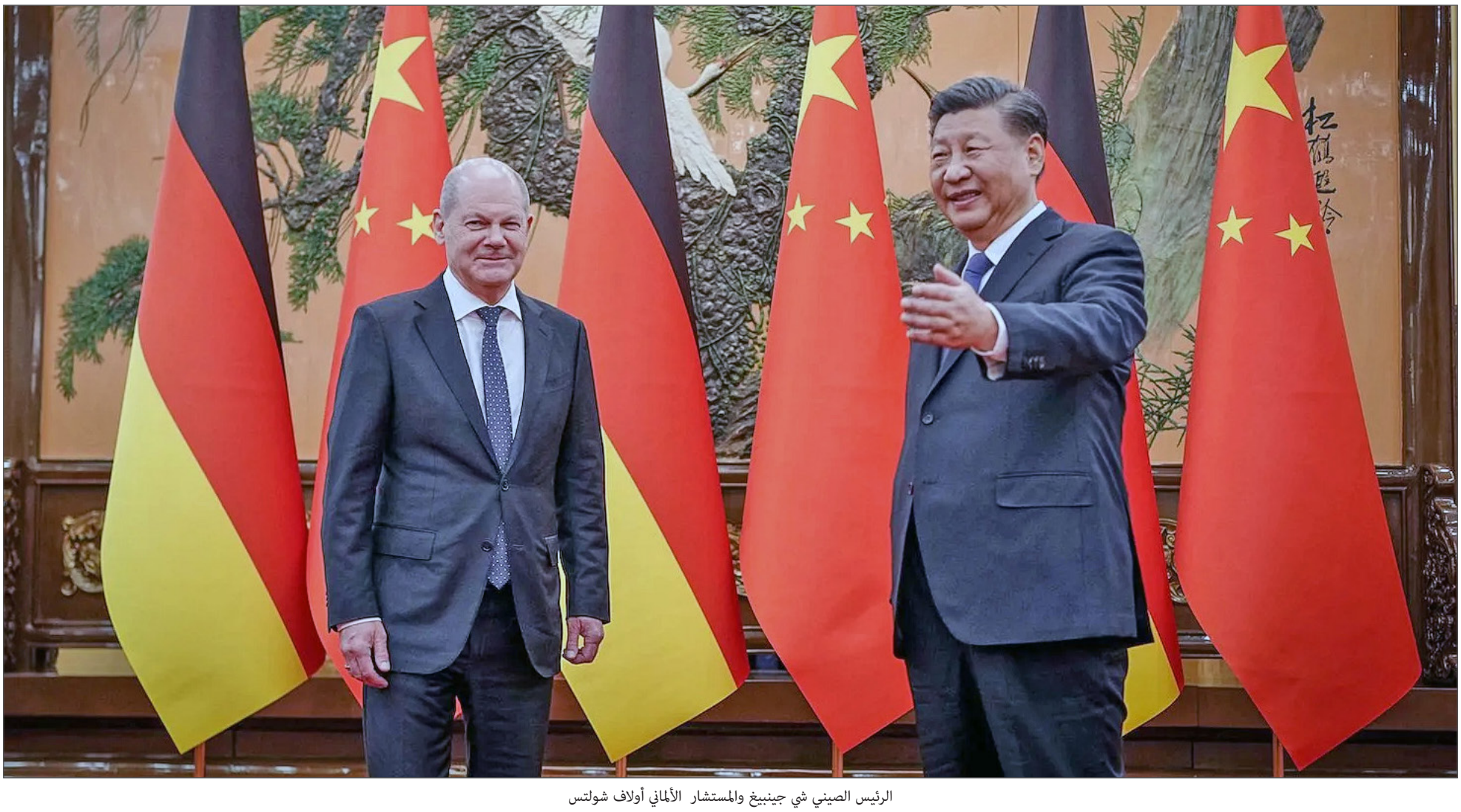

الرئيس الصيني شي جينبيغ والمستشار الألماني أولاف شولتس

تصريحات أمريكية من البحرين لطمأنه الحلفاء... ماذا تحمل واشنطن للمنطقة؟

قال منسق مجلس الأمن القومي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بريت ماكغورك، في مؤتمر «حوار المنامة» السنوي بالبحرين، أن بلاده «تركّز على ردع التهديدات الوشيكة في المنطقة الاستراتيجية (الشرق الأوسط) الغنية بموارد الطاقة».

وأضاف ماكغورك، أن بلاده تعمل على بناء بنية تحتية «متكاملة» للدفاع الجوي والبحري بالشرق الأوسط، في وقت تتصاعد فيه التوترات مع إيران المتّهمة بـ «شن هجمات» ضد سفن في مياه الخليج.

وتابع: «الشراكات هي المبدأ الأول لسياسة الولايات المتحدة في المنطقة، نعمل على تطوير أخرى جديدة، وبناء تحالفات لمواجهة التحديات مثل إيران وأمن الغذاء والطاقة وتغير المناخ».

في حديثه بمؤتمر الحوار في العاصمة البحرينية، لفت منسق مجلس الأمن القومي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى أن «الولايات المتحدة تعمل في الفترة الحالية بنشاط على بناء بنية دفاعية جوية وبحرية متكاملة في هذه المنطقة»، مضيفاً أنه «يتم الآن تنفيذ شيء تحدثنا عنه منذ فترة طويلة، من خلال الشراكات المبتكرة والتقنيات الجديدة».

فيما نوّه ماكغورك إلى أنّ القوات الأميركية «كشفت وردعت تهديدات وشيكة من جانب إيران»، مستنداً على تقارير سابقة عن عزم طهران شن هجوم على المملكة العربية السعودية.

وأكد أن «إيران كانت تستعد لشن هجوم على السعودية. من المرجح أن هذا الهجوم لم يحدث بسبب التعاون الأمني الوثيق بين السعودية والولايات المتحدة، وهو أمر متواصل».

عين واشنطن على الطاقة

أعلن قائد القيادة المركزية الأميركية الجنرال مايكل كوريلا، أمس السبت، من المنامة، أنّ «قوة بحرية بقيادة الولايات المتحدة ستنشر أكثر من 100 سفينة مسيّرة عن بعد في مياه الخليج بحلول العام المقبل لدرء التهديدات البحرية.»

وفي اللقاء ذاته، وصف مستشار الأمن القومي الإسرائيلي إيال حولاتا إيران بأنها «التهديد الأمني الأبرز لإسرائيل».

وأضاف حولاتا: «كفى محادثات عقيمة في فيينا. حتى الشعب الإيراني يقول كفى، فيما يشرع النظام في حملة قمع وحشية ضد شعبه»، في إشارة إلى الاحتجاجات المستمرة منذ سبتمبر الماضي في أعقاب وفاة الشابة مهسا أميني.

وتأتي كل تلك التصريحات في أعقاب هجوم بطائرة مسيرة قبالة ساحل عمان هذا الأسبوع، أدى لإصابة ناقلة نفط تديرها شركة مملوكة لرجل أعمال إسرائيلي، كانت إسرائيل والولايات المتحدة، قد حمّلت إيران مسؤولية هذا التطاول.

كما أن هذه الحادثة تعد الهجوم الأحدث في سلسلة اضطرابات في مياه الخليج التي تعد طريقاً رئيساً لإمدادات الطاقة العالمية.

هل تتخلى أمريكا عن المنطقة؟

تشير قراءات سياسية عديدة إلى أن الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط لم يعد ذا فائدة مرجوة تنعكس على مصالح واشنطن بهذه المنطقة المشتعلة من العالم، وأن التمركز الأمريكي فيها يعزز من نشوء تكتلات مذهبية تختلف فيما بينها إلا انها تتفق في عداءها للأمريكيين.

ولسوء الطالع، جميع هذه التحليلات تصمد أمام الواقع الذي يقول إن الولايات المتحدة من خلال إداراتها المتعاقبة، وعلى الأقل في العقدين الأخيرين لم تصنع سلاماً وتعيد الاستقرار إلى المنطقة الشرق أوسطية، بل سادت الفوضى في العراق ما بعد غزوه وإسقاط نظام صدام حسين عام 2003، وصار هذا البلد العريق مصنعاً للقوى الجهادية العابرة للحدود ومن كلا الطائفتين المذهبيتين.

علاوة على ذلك؛ لم توفر القواعد الأمريكية المنتشرة في المنطقة الحماية لحلفائها في الخليج العربي من التطاول الإيراني وتدخل الحرس الثوري في سوريا ولبنان واليمن وتغذية المذهبية في الدول آنفة الذكر، والتي باتت في مؤخرة اللوائح التي تخص حقوق الإنسان والتنمية والأمان، بينما تصدرت قوائم الفقر وأعداد اللاجئين والنازحين ومبتوري الأطراف.

ومع ذلك، كتاب الرأي ومراكز الدراسات والأبحاث في الولايات المتحدة، محقون في استنتاجهم، أن الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط تكلفته كبيرة مقارنة بالفوائد والمصالح، لا سيما بعد امتلاك أمريكا للنفط الصخري(الأحفوري)، وتصديرها الفائض منه إلى الدول الأوروبية.

وهكذا تشير الدلائل إن مصالح أمريكا في المنطقة بدأت تضييق، خصوصاً، بعد ضمان أمن إسرائيل بامتلاكها مئتي رأس نووي وغواصات الدولفين ذات الردع النووي. لأن الافتراضات التاريخية التي كان يتحدث بها جمهور المنطقة أصبحت من الماضي، باستثناء بعض المزاودين الشعارتيين.

توافق الحزبين على الانسحاب

الانسحاب الأمريكي من المنطقة، الذي وعد به الرئيس باراك أوباما ومن بعده دونالد ترامب، لم يعُد مجرد كلمات وتصريحات ذات ابعاد انتخابية، بل نتيجة حتمية للانسحابات التدريجية التي حدثت قبل أشهر من العراق وأفغانستان، وإغلاق قاعدة السيلية الرئيسية بالإضافة إلى معسكرها الجنوبي، ومستودع الذخيرة والأسلحة «فالكون» في قطر.

ما يمكن فهمه من كل التحركات الأمريكية في المنطقة، هو «إعادة تموضع» وليس انسحاباً كاملاً، ولا سيما مع تجهيز قاعدة الأزرق الأردنية ونقل الجنود الأمريكيين مع سلاحهم من قطر باتجاه المملكة الأردنية، بعد تأدية قاعدة السيلية دورها التي أُنشئت من أجله قبل عامين من غزو العراق، وكذلك نقل بعض القواعد الصغيرة من السعودية والإمارات والكويت إلى الأردن، والتي كانت تستخدم لغرض تنفيذ عمليات داخل أفغانستان.

وبناءً على ما سبق، يتضح أن الجانبين الأمريكي والأردني يتجهان نحو تفعيل الاتفاقية الموقعة بينهما في فبراير/ شباط الماضي ولمدة 15 عاماً، شاملة 12 قاعدة جوية وبحرية و4 قواعد تدريبية، يحق للطرفين استخدامها بشكل مشترك. وبذلك تصبح القاعدة الصحراوية التي تبعد مئتي كيلو متر عن الحدود العراقية، الأكبر بين القواعد الأمريكية في الشرق الأوسط، ويمدرج يستوعب طائرات عملاقة c17 والطائرات الحربية f15 وf16وf35. عندئذ يصبح عدد الجنود الأمريكيين في القواعد الأردنية قرابة 6000 جندي ومن المتوقع زيادة العدد قريباً.

إيران في قلب العاصفة

كل هذه التحركات الأمريكية الصامتة توحي بمحاولة إضعافها لأوراق إيران التفاوضية في المباحثات التي تجري بينهما منذ أبريل 2020 بالعاصمة النمساوية فيينا، وإجبار الأخيرة على توقيع اتفاق جديد مختلف عن اتفاقية عام 2015 إبان حكم أوباما.

لا شك أن تداعيات غياب الولايات المتحدة عن المنطقة لن يكون محموداً لدى المجتمع الدولي، لأن الدول المتنافسة ستخوض غمار سباق تسلح نووي، ومن الطبيعي في هذا السياق أن تكون الغلبة لصالح إسرائيل وإيران بعد أن قطعتي شوطاً في هذا المجال، واستعداد السعودية وتركيا للأمر نفسه. إلا أن العقد المنصرم رجح دور الطائرات المسيرة (درونز) في حسم بعض معارك المنطقة، كان آخرها حرب السفن في خليج عمان وباب المندب.

هل يعود ترامب إلى البيت الأبيض من جديد؟

سيشهد العالم عامين من الإثارة والتصريحات التي تدين كل طرف للآخر، بعد أن كشف مستشار مقرب من الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب عن نيّة الأخير ترشحه للانتخابات الرئاسية عام 2024.

وعلى ما يبدو شجعت نتائج الانتخابات النصفية للكونغرس ترامب على العودة لخوض غمار الانتخابات والعودة إلى البيت الأبيض من جديد. وفي هذه المرة ستكون عودته ذات طابع مميز، حيث وصوله البيت الأبيض يعيد له هيبته التي حاول منافسوه الديمقراطيون سلبها منه عبر الدعاوى التي رُفعت بحقه، في أعقاب خسارته للانتخابات السابقة واقتحام أنصاره «الكابيتول» في مشهد غير معتاد وغريب على الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية.

ترامب على وشك إعلان الترشح

قال جيسون ميلر، مستشار ترامب، في حديث له من خلال برنامج «وور روم» الذي يبث على بودكاست، والذي يذيعه مقرب من الرئيس السابق، أن ترامب سيعلن عن ترشحه، الثلاثاء 15 تشرين الثاني/ نوفمبر. وكشف ميلر، أنه التقى ترامب وأكد له الأخير نيّته الترشح، مبيناً والقول لترامب أن «الجميع يعرفون أنني سأترشح».

وسبق أن نقل موقع «أكسيوس» أن الدائرة المقربة من الرئيس السابق ترامب تناقش الإعلان عن إطلاق حملة 2024 الرئاسية في 14 نوفمبر/ تشرين الثاني، مع احتمال أن يتبع الإعلان الرسمي سلسلة من الأحداث السياسية على مدى عدة أيام، وفقاً لثلاثة مصادر مطلعة على المناقشات الحساسة.

وقال الموقع «مع اقتراب استطلاعات الرأي من ليلة سعيدة للجمهوريين يوم الثلاثاء، يخطط ترامب للتغلب على نشوة الحزب الجمهوري المتوقعة بعد منتصف المدة لبناء الزخم لجهوده الخاصة لاستعادة البيت الأبيض».

وأضاف الموقع «لطالما خطط ترامب للإعلان بعد فترة وجيزة من الانتخابات النصفية -بما فيها التلاعب بالإعلان قبل 8 نوفمبر- في محاولة للتغلب على المنافسين المحتملين في ترشيح الحزب الجمهوري لعام 2024، بما في ذلك حاكم فلوريدا رون ديسانتيس».

كذلك نقلت «أسوشيتد برس» عن رينس بريبوس كبير موظفي البيت الأبيض السابق في عهد ترمب قوله: «أنا أقول إنه (ترمب) سيترشح بنسبة 95%».

وأضاف بريبوس: «السؤال الحقيقي، هل سيترشح منافسون كبار آخرون؟ إذا ترشح الرئيس ترمب، فسيكون من الصعب للغاية على أي جمهوري هزيمته».

بعد كل تلك التصريحات بات من المؤكد قرب إعلان ترشح ترامب للانتخابات الرئاسية القادمة في 5 نوفمبر عام 2024.

انتخابات بطعم الـ 2020

في 21 أكتوبر/ تشرين الأول الفائت، قال الرئيس الأمريكي جو بايدن خلال مؤتمر في جامعة ولاية ديلاوير، دوفر، ديلاوير، في الولايات المتحدة، أنه ينوي الترشح لدولة جديدة من الانتخابات الرئاسية 2024. ما يعني المنافسة من جديد مع دونالد ترامب فيما لو سارت الأمور على ما يخطط له الطرفين.

ورداً على سؤال عن هذه المسألة من قناة «إم إس إن بي سي»، قال الرئيس الديمقراطي: «لم أتخذ القرار رسمياً بعد، لكني أنوي الترشح مرة أخرى ولدينا الوقت لاتخاذ هذا القرار».

ولدى سؤاله عما إذا كانت زوجته جيل بايدن تدعم خوضه السباق الرئاسي مجدداً، أشار إلى أنها تؤيد الفكرة. وقال: «زوجتي تعتقد أننا نفعل شيئاً مهماً جداً وأنه ينبغي ألا أتخلى عنه».

لكن هل سيكون السن معيقاً لترشح بايدن، إذ يصبح في الثانية والثمانين في مطلع ولايته الثانية في حال ترشح وفاز بها، وفي السادسة والثمانين في نهايتها، وهي مسألة حساسة جداً في معسكره الديمقراطي.

بولتون يُصرح

قال مستشار الأمن القومي الأميركي السابق، جون بولتون، في برنامج «تقرير واشنطن»: «عملت مع أربع إدارات (رونالد ريجان وجورج بوش الأب والابن ودونالد ترامب)، الرؤساء الثلاثة قبل ترامب كانوا جمهوريين تقليديين، إذ اعتمدوا المبادئ والفلسفة الجمهورية التي لديها مواقف واضحة عن المشاكل التي تواجهها الولايات المتحدة».

وكان ترامب قال في تجمعه يوم الخميس في مدينة سيوكس بولاية آيوا: «من أجل أن نجعل بلدنا ناجحاً وآمناً ومجداً، سأفعل ذلك مرة أخرى على الأرجح.. استعد هذا كل ما أقوله لكم قريباً جداً. استعد».

وأضاف: «في عهد هؤلاء الرؤساء كانت عملية اتخاذ القرارات جيدة جداً، وكانوا يتعمقون في المشكلات، ليصلوا في النهاية إلى القرارات الملائمة».

وفي تصريح آخر له، قال بولتون، «إن الرئيس السابق دونالد ترمب «ليس ملائماً» ليكون رئيساً للبلاد مجدداً، مشيراً إلى أن الصين تمثل «التحدي الأكبر» للبلاد».

وتابع: «في إدارة ترامب، كما قلت في كتابي، وكأننا نعمل بطريقة لا نعرف فيها بتاتاً أين النتيجة. أعتقد أن ذلك أثر سلباً على سمعة الولايات المتحدة دولياً، وأدى إلى مشكلات كثيرة داخل البلاد».

ويعتقد بولتون: «أن كل الذين يريدون الترشح للرئاسة في الحزب الجمهوري، طبعاً إلى جانب ترامب، يفضلون أن يكونوا كجورج بوش وليس كدونالد ترامب».

السياسة الخارجية

بشكل واضح هناك توافق في ملفات وتعارض في ملفات بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي، فالتوافق على دعم أوكرانيا في مواجهة روسيا، لا يختلف عليه الحزبان، وكذلك الأمر بالنسبة للتنامي الصيني، على حساب سمعة وقدرة الولايات المتحدة. لكن بالمقابل هناك تعارض في الملف النووي الإيراني، فالديمقراطيون يدعمون العودة إلى الاتفاق الموقع في 2015، إلا أن الجمهوريون وترامب على وجه التحديد لا يؤيد المضي في الاتفاق، بل في ولايته السابقة عمل على نقضه وطلب بإعادة صياغته بما يتناسب وهواجس الولايات المتحدة وحلفاؤها الشرق أوسطيين (دول الخليج العربي وإسرائيل).

إلى ذاك الوقت، الثلاثاء 5 نوفمبر 2024، من المرجح أن نشهد الكثير من التصريحات والاتهامات من كل طرف للآخر، والكثير من الإثارة فيما لو عاد ترامب إلى منصة «تويتر» التي حاز عليها مؤخراً رجل الأعمال الأمريكي «إيلون ماسك» والذي قال قبل أيام «إن هذا العام الأخير (2022) الذي يصوت فيه للديمقراطيين».

الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب

البرهان وخروج العسكر من الحكم: «تكتيك» أم «حقيقة»

كشفت القوات العسكرية في السودان منذ أشهر، أنها لا تود الانخراط في السياسة أو تسلم أي مناصب عقب إجراء انتخابات عامة شرعية في البلاد، ففي مطلع يوليو 2022، كشف عبد الفتاح البرهان، رئيس مجلس السيادة الانتقالي في السودان، عن نأي المكون العسكري عن الحوار لتشكيل حكومة جديدة في البلاد، وتحضيره لإفساح المجال أمام حكومة مدنية.

كما كرر عبد الفتاح البرهان، في العاشر من أكتوبر الماضي، التزام المؤسسة العسكرية بالخروج من المشهد السياسي في البلاد، مشدداً على أن القوات المسلحة ليس لديها رغبة للبقاء في سدة الحكم، وذكر ضمن بيان، إن المؤسسة العسكرية ملتزمة بأداء واجباتها للحفاظ على وحدة وأمن واستقرار البلاد وترك أمر الحكم للمدنيين لتشكيل حكومة مدنية، مضيفاً أن القوات المسلحة «ليس لديها رغبة بأن تكون موجودة في سدة الحكم»، مطالباً بـ«تغليب المصالح الوطنية العليا، حفاظاً على أمن واستقرار البلاد».

بيد أن «قوى الحرية والتغيير»، الكتلة المدنية الرئيسية في البلاد، عدّت تلك التصريحات أو المبادرة مجرد «تكتيك» للبقاء في السلطة، بينما لا تزال البلاد، التي تعتبر واحدة من أفقر دول العالم، غارقة منذ 25 أكتوبر 2021، حين فرض المكون العسكري إجراءات استثنائية وحل الحكومة السابقة، في ركود سياسي واقتصادي، رغم كافة مساعي الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، بغية إطلاق جلسات حوار تفضي إلى حل للأزمة.

وعاد عبد الفتاح البرهان، في السادس عشر من أكتوبر، للتأكيد على التزام المؤسسة العسكرية بالنأي عن المعترك السياسي في البلاد، ونقل الجيش السوداني في بيان على فيسبوك عن البرهان قوله خلال لقاء مع كبار الضباط العسكريين، أنه يأمل أن تتوافق القوى السياسية من أجل تجاوز التحديات التي تواجهها البلاد في ظل حكومة كفاءات مستقلة غير حزبية وصولا إلى الانتخابات.

وذكر البيان أن البرهان نفى إبرام أي تسوية سياسية ثنائية مع أي من المكونات السياسية، زاعماً أن القوات المسلحة ستقف على «مسافة واحدة» من الجميع دون الانحياز لأي طرف وتدعم خطوات التحول الديمقراطي.

تحذيرات أممية وتظاهرات شعبية..

وبالتوازي، عقب رئيس بعثة الأمم المتحدة في السودان، فولكر بيرتس الذي قاد الآلية الثلاثية، على الوقائع السودانية، بالقول إن البلد ما يزال في حالة اضطراب مع تدهور الاقتصاد والوضع الأمني وتصاعد العنف «بشكل متكرر» على مستوى المجتمع، ودعا رئيس البعثة الأممية جميع الفاعلين السياسيين في السودان إلى الدخول في حوار «بناء» يضعون فيه خلافاتهم جانباً للوصول إلى حل «ذي مصداقية ومقبول ودائم».

لكن رغم ذلك، فقد قُتل متظاهر سوداني دهساً بعربة تابعة لقوات الأمن، في الخامس والعشرين من أكتوبر، خلال تظاهرات شارك فيها الآلاف في الخرطوم وعدة مدن أخرى في الذكرى الأولى للإجراءات الانقلابية التي اتخذها الجيش، وقالت لجنة الأطباء المركزية، وهي نقابة موالية لأنصار الديموقراطية، إن مواطناً «قُتل دهساً بعربة تابعة لقوات» الجيش في مدينة أم درمان المجاورة للخرطوم، نقلاً عن فرانس برس.

بارقة أمل..

وفي بارقة أمل سياسي، أفصحت الآلية الثلاثية (الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وإيغاد) في السودان، بتاريخ العاشر من نوفمبر، عن التوصل لتفاهمات بين المكونين العسكري والمدني في البلاد، وذكرت الآلية الثلاثية في بيان، أنها استلمت تعديلات من مجلس السيادة العسكري تعكس تفاهمات مع المدنيين، لافتةً إلى أنها ستدعو لمحادثات مباشرة وغير مباشرة بين المكونين العسكري والمدني.

كما ذكرت في البيان، إنها استلمت منذ أسبوعين وثيقة من القيادة العسكرية تحتوي تعليقاتهم وتعديلاتهم على مسودة الوثيقة الدستورية التي حضرتها اللجنة التسييرية لنقابة المحامين السودانيين، وبينت أن التعديلات تعكس تفاهمات أساسية جرى التوصل إليها بين العسكريين ومُحاوريهم من قوى الحرية والتغيير، واعتبر البيان إمكانية التوصل لاتفاق سياسي لإنهاء الأزمة في السودان بأنه سيدشن «بداية فترة انتقالية جديدة»، لافتةً إلى أن التوصل لاتفاق سياسي سيتيح تشكيل حكومة انتقالية تتولى السلطة التنفيذية خلال المرحلة الانتقالية وتنفذ المهام لا سيما إعداد البلاد للانتخابات.

في حين حث بيان الآلية الثلاثية جميع الأطراف في السودان على «الالتزام الكامل بأحكام وروح الاتفاق الذي يتمّ التوصل إليه والعمل معًا لحمايته وتنفيذه بينما تعبر البلاد فترة انتقالية قصيرة»، وطالبت بأن يكون تشكيل الحكومة الانتقالية المقبلة «على أساس الكفاءة وليس على أساس الانتماءات الحزبية أو المحاصصة».

وعود من البرهان..

وبالصدد، قال عبد الفتاح البرهان، منتصف نوفمبر، إن الجيش يعد الشعب السوداني أنه معه حتى ينال مبتغاه من أجل تغيير حقيقي، وأضاف أن الجيش يريد توافقاً تحميه القوات المسلحة ومدنية يحرسها الجيش، «ويريد حكومة مدنية نحميها ونقف إلى جانبها وتبتعد عن المحاصصة»، مبدياً تمنيه «تشكيل حكومة غير حزبية»، متابعاً: «نعد الشعب أننا في صفه وكل شيء يحول دون تحقيق تطلعاته لن نقف معه وسينال مبتغاه، وما خرج من أجله.. من أجل تغيير حقيقي وليس مصطنعاً».

فيما أكدت قوى الحرية والتغيير في السودان، في السادس عشر من نوفمبر، وجود فرصة لاتفاق إطاري مع الجيش السوداني، مشيرة إلى انطلاق مرحلة ثانية من المحادثات ستتناول العدالة الانتقالية في البلاد، ونقلت «رويترز» عن قوى الحرية، إن الجيش وافق على أن يكون «مجلس الوزراء مدنياً بالكامل»، وهو ما تجددت لأجله التظاهرات، منها في السابع عشر من نوفمبر الجاري، عندما طالب محتجون بحكم مدني كامل، وذلك في ذكرى احتجاجات السابع عشر من نوفمبر التي قتل فيها 15 محتجاً، حيث تجمهر آلاف السودانيون في منطقة بحري شمال الخرطوم، ضد الانقلاب العسكري الذي حصل العام 2021.

وعليه، لا يزال الوضع السوداني مستمراً في حالة المراوحة، التي تتجدد معها الوعود من جهة، والتظاهرات من الجهة المقابلة، وهو أمر لا يبدو أنه قد يجد حلاً جذرياً في وقت قريب

هل فعلها الإخوان وإيران أم الأمريكان؟

إبراهيم جلال فضلون

بتاريخها الطويل مع الإرهاب، تحوم حولها الشبهات لتكون في قفص الاتهام حتى يثبت العكس، إنها جماعة التنظيم الدولي للإخوان الإرهابية، التي لفظتهم الحدود، ولم يعد لهم مكان سوى الشتات وكأنهم (بني يهود) يتيهون في الأرض دون مقر ولا استقرار، بعدما ضاقت عليهم الأرض بما رحبت، لاجئين لدول كُبرى فدمروها، ونحمد الله أن فاقت الشقيقة قطر قبل فوات الأوان.

وها هي تركيا تطردهم وآلاتهم ذات الأبواق النداحة اللوامة الثرثارة، لتكون وجهاً للإرهاب بشكله الحقيقي في أي مكان وطأ قدمه عليه، ولعل الدرس المستفاد من ربيع مصر كان أصدق مثال وأبلغ بيان على ذلك فقد قالها لسان حال رئيس مصر عبد الفتاح السيسي: «إن الإرهاب لن يرحم أحد، وسيضرب أوروبا ودول العالم»، وضرب العالم بكلماته عرض الحائط ليرد عليهم لكمات من يأوونهم، فقط لمجرد أنك أعلنت أنهم غير مرحبين بهم في بلدهم، ليُثبت يوماً بعد يوم، أن مصر حاربت الإرهاب في لحظة حاسمة، ليتعلم العالم الدرس بأنه ليس بعيداً عن ضربات الإرهاب، في أوربا (لندن وباريس وألمانيا والسويد وغيرهم) وليس دول الشرق وحدها من تئن من أساليب الإخوان.

وتلك تركيا التي تعيش قساوته، ونعيش مع شعبه ألمه، بـ»تفجير قنبلة»، بمنطقة تقسيم بقلب إسطنبول النابض، المدينة الرئيسية والعاصمة الاقتصادية للدولة، في شارع الاستقلال التجاري المزدحم، ليأتي في صورة «اعتداء دنيء»، إرهابي، يؤكد على أساليب الإخوان، اللذين يدخلون من مناطق متخفية (سوريا ولبنان وإيران) وغيرهم ليكون من التوقع أن يكون أحد عناصرها هو المكون الرئيس وراء ذلك جراء تضييق الدولة عليهم، وعلى قنواتهم وتوجيه تحذير واضح لإعلاميي الجماعة في تركيا من مغبة مواصلة خطابهم التحريضي ضد السلطات المصرية مترافقاً مع رسالة مباشرة مفادها: "لا تقفوا ضد مصالحنا أو ارحلوا بعيداً"، فما كان لهم من مكان سوى دول الاتحاد الأوربي أو دولة الضباب التي فتحوا فيها قناة (الشعوب)، ومنها حرضوا المصريين على النزول 11/11 الماضي ولم ينزل أحد، لماذا؟ لأن الشعب المصري والعالم العربي قد تعلم الدرس فلا أمان لهم ولا مأمن ببلداننا العربية.

ولعل الرفض التركي لتعزية السفارة الأمريكية لها، قد يضعنا أمام (زر) أخضر للإخوان من أميركا في ذلك العمل، وهنا لا يمكن تجاهل التقارب التركي مع السعودية العُظمى والإمارات بالخليج ودول أخرى؛ فبدليل اتصال أردوغان بولي العهد الأمير محمد بن سلمان مرتين خلال شهر واحد في مايو 2021، أثناء أحداث غزة الأخيرة، لترطيب الأجواء مع الدول المناهضة للإخوان، ليعرف العالم أن الهوة حول التنظيم الإخواني المحظور والهارب تزداد بانقسامات داخلية وخارجية، وأن رهانها على تغير الأحوال مع الانتخابات الأمريكية، ليعبر التنظيم لملاذ بديل جديد يُشبهه فعلاً وقولاً، في نظام إيران والولي بديلاً مرجحاً ومحتملاً عن تركيا التي ترهص بالتخلي عنهم؛ حفاظاً على مصالحها مع العرب، فهم أكثر قرباً وتماهياً إلى "حكم المرشد" ونظام الثورة الإسلامية الإيرانية، وبينهم علاقات تاريخية وطيدة منذ عقود، ليبدوا التنظيم الإخواني، عاجزاً عن المراجعة والتصحيح أو الاعتذار، فهي جماعة تمتلك القدرة على التكيف وتبديل الألوان وجلودها الخارجية بهدف الحفاظ على وجودها الإرهابي وحياتها الدموية للأبرياء حتى ولو كانوا أصدقاء أو أهل، لكن جبار السموات والأرض لهم بمرصاد العدالة الإلهية، لتتكبد بأفعالها خسائر وضربات بل أزمات موجعة، وكأن ما تُعانيه من احتضار على شفير الموت.. حفظ الله المملكة ومصر والعروبة والعالم كوننا أهل سلام وسلم.

بانتظار إيران حرة ديمقراطية

ما يزال النظام الإيراني كدأبه يراهن على سياسة كسب الوقت واستغلاله من أجل الوصول إلى غاياته السوداء، ومن أجل ذلك يبذل كل ما بوسعه في سبيل خداع المجتمع الدولي والتغطية على الجرائم والانتهاكات اليومية التي يقوم بارتكابها ضد المنتفضين بوجهه وهو يحاول الإيحاء بسيطرته على الأوضاع وأن كل شيء قد بات في مجراه الطبيعي وهو في ظل ذلك يواصل ارتكاب أفظع الجرائم وأكثرها دموية، لا سيما أن العالم كله قد اطلع على مقاطع الفيديوهات التي تبين فظاعة وقسوة الأساليب البربرية التي تقوم القوات القمعية للنظام باستخدامها ضد المتظاهرين.

النظام الإيراني الذي يحاول اليوم من خلال فرض أحد قادته من أولئك الذين تمرسوا في قمع واظطهاد الشعب الإيراني، ونقصد بذلك إبراهيم رئيسي، التمويه على العالم وخداعه مجدداً من أجل تبييض ماضيه الإجرامي الأسود وتصوره بإمكانية أن ينسى العالم ذلك ويتجاوزه، وهو بذلك يتصور بأن مجازره وجرائمه وحملات إعدامه الجماعية، قد صارت في طي النسيان وأن الذاكرة الإنسانية قد نستها تماماً، لكن تلك المجزرة المروعة التي اقترفها خميني في آب عام 1988، عندما أفتى بإعدام 30 ألفاً من أعضاء منظمة مجاهدي خلق من دون أن يرف له جفن أو أن يأبه لمواقف متحفظة تم الإعراب من جانب عدد من رجالات النظام، من الملفت للنظر أن يجري في ظل نفس هذا الرجل الذي كان عضواً في لجنة الموت الرباعية عام 1988، ارتكاب الجرائم والانتهاكات بحق المتظاهرين ضد النظام في الانتفاضة المندلعة منذ 16 أكتوبر2022.

اليوم، وبعد أن صارت سمعة النظام بسبب من جراء سياساته العدوانية واللاإنسانية في الحضيض، وبعد أن بات هذا النظام على مفترق طرق قد يؤدي إلى اشتعال نار حرب كبيرة، وبعد أن ضاق الشعب ذرعاً بالظلم والاستبداد المستمر لهذا النظام، فإن الانتفاضة الشعبية المندلعة ضد النظام قد جاءت لكي تضع الأمور في نصابها وتحسم الموقف مع هذا النظام كما حسمته من قبل مع نظام شاه، لكن وإزاء ذلك يبذل النظام جهوداً عبثية من أجل السيطرة على الأوضاع في سبيل تغيير مسار الأحداث وإنقاذ النظام من السقوط الحتمي الذي ينتظره.

إن السلام والأمن والاستقرار الحقيقي في إيران والمنطقة يتحقق بذهاب هذا النظام وجعل إيران حرة ديمقراطية، كما أكد ويؤكد مراراً المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية ويصر عليه باعتباره الطريق الوحيد لإنهاء كافة التبعات والتداعيات السيئة لهذا النظام المعادي للشعب الإيراني والمنطقة والعالم، وإن الانتفاضة الجارية حالياً في إيران تسعى بكل جهدها من أجل تحقيق هذا الهدف ذلك أن بقاء واستمرار هذا النظام يعني بقاء واستمرار الأوضاع السلبية في إيران والمنطقة والعالم على ما هي عليه.

متحجرات الإدارة

كفاح محمود

في علم الآثار هناك ما يطلق عليه مصطلح المتحجرات (Fossils) وهي بقايا كائنات حية عاشت في الماضي ثم ماتت وانطمرت بعوامل الطبيعة ومضى عليها آلاف أو ربما ملايين السنين، حيث تتحول بتقادم الزمن في مكانها إلى مواد حجرية أو كلسية، ولا أعني هنا الخوض في موضوع تلك المتحجرات إلا ما أقصده في تكلس أصحاب المناصب والإدارات في مكانها حتى وصلوا إلى مرحلة من التحجر السلطوي الذي حولهم إلى هياكل خشبية مزركشة على الطريقة الهندية، هؤلاء الموظفون السلطويون الذين أحالوا دوائرهم إلى مستنقعات آسنة بالفساد، وأصابوا بقية العاملين معهم إما بالإحباط أو الكسل أو الفساد من خلال التصاقهم بكراسي الإدارة.

وتبدو هذه الظاهرة من متحجرات الإدارة في البلدان المتخلفة، سواء كانت غنية أو فقيرة، فهي تعاني من هذا المرض المستشري في مفاصل إداراتها والذي تحول إلى مشكلة آلاف المدراء العامين والوزراء ووكلائهم الذين التصقوا وتحجروا فوق كراسي أو مكاتب الإدارات التي تولوها منذ سنوات مملة وطويلة حتى يخال المرء أن تلك المؤسسات إنما ورثوها من ذويهم حالها حال أي من الأموال المنقولة وغير المنقولة.

هذا التحجر الإداري أو السلطوي جعل أصحابه يتصرفون وكأن مديرياتهم أو وزاراتهم ضيعة مملوكة لهم، حيث يوهمون مرؤوسيهم بأنهم نعمة الله عليهم وأن لا بديل لهم، بل إن البديل هو خراب تلك الدوائر، وتتضح هذه الظاهرة في العراق ومعظم البلدان الشرق أوسطية، التي ينتاب فيها ذلك المسؤول شعور طاغ من النرجسية والتشبث بالموقع والشعور بالسلطنة، فقد أدمنت تلك الإدارات العامة والعليا وحتى الصغيرة منها مواقعها حتى أصبحت ممالك صغيرة ضمن الدولة، يتصرف فيها المدير أو المسؤول وكأنه وارث الدولة في تلك المؤسسة، وربما كان ذلك مبرراً في الأنظمة الشمولية التي لا تثق ببقاء أي مسؤول فترة طويلة في موقعه خوفاً من تبلور أو تكلس مجاميع من الناس حوله ليؤسس شيئاً يثير مخاوف النظام، إلا أن ما يواجهنا اليوم في معظم الدول التي تغير هيكل نظامها فيما يسمى بالربيع العربي أو كما حصل في العراق منذ عقدين هو مواصلة الالتصاق والتكلس على كراسي الإدارات، وبالذات ما دون كرسي الوزير أو النائب، وما يترتب على ذلك من انتشار عنقودي للفساد المالي الذي طفح بشكل جعل هذه الأنظمة، ومنها العراق، في مستويات لا يحسد عليها تحت سقف الفساد، في ظل إدارات نافست المياه الراكدة في تعفنها وانتشار رائحتها التي تزكم الأنوف.

ويبقى السؤال المهم في عملية التغيير؛ هل ستنجح التظاهرات التشرينية أو غيرها، سواء في العراق أو بقية بلدان الحبو الديمقراطي والطائفية المقيتة في إزاحة هذه المتحجرات الإدارية من دوائر الدولة وغيرها من المؤسسات التي يعشعش فيها وزراء ومدراء ومسؤولون كبار وصغار، نمت حولهم عناقيد من بكتيريا الفساد ومجاميع من الانتهازيين والوصوليين الذين مسخوا تلك المراكز وحولوها الى إمارات وملكيات شخصية وتسببوا في تأخير نهوض البلاد وتقدمها وإضاعة فرص ذهبية للانتقال إلى الضفاف الأخرى مع النخب الكفؤة والأصيلة على حساب الأكثرية من السكان؟

مناورات سياسية...

باسل كويفي

حالة القلق المستمر التي يواجهها العالم، بشكل عام، ومنطقتنا الأوسطية، بشكل خاص، قد تُفقد شعوبها الأمل في أي إصلاح سياسي واقتصادي يُجنبها أي هزات عنيفة أو قفزات في الفراغ طالما افتقدت سلطاتها إلى خطط بديلة وأقصت مشاركة رؤى نخبوية من مفكريها ومجتمعاتها.

في ظل تهميش دور القواعد الدستورية والقانونية العادلة في صناعة الديمقراطية وتمكين مواطنيها من الحياة في حرية والاختيار بحرية وفق عقد اجتماعي جديد ينقذها من الدمار البيئي ويضع النهايات الضرورية للفقر والمرض والاستغلال والحروب وانتهاكات حقوق الإنسان. وبالتالي علينا إطلاق الحوارات بمختلف جوانبها (حوار متعدد الأبعاد) حول الهوية والمستقبل والتحرر من القيود المادية ومن الإملاءات المحلية والخارجية التي تفرضها المجتمعات الحديثة على الشعوب، ضمن صراعات الدور والمكانة والسعي نحو المصالح بعيداً عن رؤية المنتمين إلى الطبقات الوسطى(المندثرة نسبياً) للحياة، والتي لا شأن لها بصراعات تنخرط بها الطبقة الفقيرة والفئات محدودة الدخل ومتجاهلة صراعات السلطة والنفوذ التي تشغل نخب الحكم والثروة.

مناورات وتدخلات عسكرية مباشرة أو عبر الوكلاء واسعة النطاق في العالم، منها استفزازية، وخصوصاً إذا شملت المناورات العمليات المتكاملة، أمنياً وعسكرياً وسياسياً واقتصادياً وثقافياً، لمعارضة أي تغيير جيوسياسي للحدود في العالم ومحاولة إيجاد ضمانة ضد التهديدات الأمنية للحد من تحقيق أهداف سياسية وعسكرية، بما فيها الطاقة والأمن الغذائي والأمن السيبراني وصراع المناخ والموارد ونقص الإمدادات، والتحكم في خطوط نقل الطاقة والغذاء بمناورات تكتيكية واستراتيجية نواتها المصالح والضغوطات المتباينة التوجهات بين القوى المتصارعة في العالم التي لا بد لها من إيجاد سبيل جدي لحل خلافاتها القائمة وبالحوار السريع والحقيقي، نظراً لبلوغ المجتمع الدولي درجة خطيرة من التفكك والرهانات الخاسرة والتحديات المختلفة والعنف السياسي والتدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية للبلدان وسياسات العقوبات والتجويع والمنع التي من شأنها تهديد وجود الكائنات في هذا الكوكب. إن اللافت للنظر في منطقتنا هو الغياب المتعمّد للنقاش العام حول مفهوم مجتمع المعرفة، في حين انغماس أطراف دولية وإقليمية بذلك، بالرغم من بعدها عن حقائق الجغرافيا والتاريخ والمصير المشترك، حيث أضحى ظرفاً موضوعياً لتحديد فرص الجماعات البشرية من النجاح أو الفشل، نظراً لتحول المعرفة بمكوناتها العلم والتكنولوجيا وتطبيقاتهما الفعلية إلى الخيط الناظم الرئيس للحياة المعاصرة، واتجاهها نحو نمط جديد يصبح معه تحصيل المعرفة ضرورة حياتية متجددة باستمرار، مع ما يواكب ذلك من مخاطر اجتماعية واقتصادية وسياسية جديدة تترافق مع إمكانات التقدم والتنمية المستدامة التي يطرحها الانتقال إلى مجتمع المعرفة كمنظومة كاملة لا تقتصر على الجامعات ومراكز الأبحاث، بل تطال الاقتصاد والسياسة والثقافة والخدمة العامة وغيرها. إن إدارة الأزمات والتعاطي مع التحديات الاقتصادية التي ترزح تحت ثقلها دول عديدة، قد تكون أسبابها المباشرة الأداء الاقتصادي المتخلف والقصور السياسي والتدهور الاجتماعي والثقافي.

وعن سطوة القلق هذه تدور حوارات طويلة مع الذين يشعرون بالخوف الجماعي من المستقبل ويبحثون فكرياً وعملياً عن سبل للتغلب عليه. من ملف اللاجئين والنازحين الذي تم تسييسه ببراعة دبلوماسية إلى أزمات سياسية عديدة وعميقة بين دول إقليمية وعالمية، إلى منصات إعلامية ذات رافعة حكومية أو معارضة تدعمها سلطات متعددة لتأجيج الصراعات والنزاعات، إلى الحملات العنصرية التي تهدد حياة اللاجئين وصولاً إلى التدهور المعيشي وانخفاض مستوى تمويل المنظمات الأممية ذات الصلة لوضعها أولوية للأوكرانيين، في إشارة واضحة للتمييز الذي ترفضه جميع المواثيق والقوانين ذات الصلة، بما يؤكد أن لعبة المصالح الدولية والخطاب السياسي أعلى مكانة وأكثر أهمية من حقوق الإنسان في واقع الأمر، وأنّ التوترات العالمية الحالية قد تكون بداية لنزاع أكبر، يُقوّض كل الجهود التي بُذلت من أجل خير الانسانية.

فعلى سبيل التذكير، عندما انسحبت قوات الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي من أفغانستان، بمناورات استعراضية، وسيطرت طالبان على البلاد كانت أفضل كلمة لوصف أفغانستان عام 2021 هي «الفوضى»، ولكن بعد مرور عام، لم تعد أفغانستان 2022 في حالة اضطراب سياسي فقط، بل في حالة اضطراب اقتصادي صعب، في ظل نظام مالي مشلول وأموال مجمدة ومساعدات ومنح متوقفة وتجارة غير مشروعة بالمخدرات. بما يُثبت ما يقوله علماء السياسة والتاريخ أنه لا يُلام شعب، إنما تُلام سلطة، لسوء التخطيط ، أو سوء التقدير، أو سوء الإدارة، أو المقامرة أحياناً.

أعتقد أن الوقت حان للدفع قدماً بمبادرات مختلفة، سواء محلية أو إقليمية أو دولية، تحقق الأمن والاستقرار والسلام على جميع المستويات، وتمنح بلدانها مكاسب أمنية واقتصادية وسياسية، وسيكون من واجب مسؤوليها أمامها استقطاب المجتمعات لتعزيز وحدتها، بالتوازي مع التحديات الاجتماعية والاقتصادية، عبر تعزيز قدرات عمل المؤسسات، الحوكمة، الحفاظ على الوحدة الوطنية والمجتمعية، الديمقراطية وإدارة حوار سليم فوق الطاولات المستديرة لحل المسائل الخلافية، فالتنازلات من أجل الاستقرار والسلام المستدام هو النصر الحقيقي للأوطان، ولا يقوم به إلا الأبطال والشجعان.

لعلّ من المفيد أن نذكر في هذا الصدد تغيير جذري في قواعد الاشتباك إقليمياً ودولياً، بعد أن تشكلت المجموعة السياسية الأوروبية (European Political Community) عام 2022، وكان اجتماعها الأول في السادس من أكتوبر/ تشرين الأول في العاصمة التشيكية براغ بمشاركة 44 دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وخارجه بمثابة انطلاقتها الرسمية، وجاء الإعلان عن تشكيل هذه المنصة في خضم صراع متنام مع روسيا، وتسعى المجموعة الجديدة، من حيث المبدأ، إلى إيجاد استراتيجيات لمعالجة المخاوف المشتركة، مثل الطاقة والاقتصاد والغزو الروسي لأوكرانيا، عبر دعم التنسيق السياسي بين الدول، كما أنها لا تدخل في إطار هياكل الاتحاد الأوروبي التقليدية. وحدد المجلس الأوروبي الأهداف الرئيسة للمجموعة في تعزيز الحوار السياسي، ومعالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك، وتعزيز الأمن والاستقرار والرخاء في أوروبا.

ويعكس التسريع بإنشاء هذه المنصة الجديدة في خضم التحديات العاصِفة التي تشهدها أوروبا ولها مجموعة من الدلالات والرسائل السياسية المهمة، أبرزها حزمة التوسع الجديدة الحزمة الاجتماعية فضلاً عن السياسية. ولعل من الأهمية اليوم تبديل ثقافة الغرب الاستعماري، لتصبح علاقات منهجية مع الدول تتمحور حول الربح والتقدم معاً.

من جانب آخر، وعلى واقع امتيازات اقتصادية جغرافية لا تبعات سياسية له، كما أسماه إلياس بو صعب، ممثّل لبنان في اتفاق الترسيم، توقيع «الناقورة» بأنّه «اتفاق هوكستين». مع ما رافقه من تصريحات أمريكية تُعيد إلى الأذهان « الشرق الأوسط الجديد» الذي تحدّث عنه بايدن بالتوازي مع مجريات الاتفاق «هوكستين»، إذ قال: «خطوة تاريخية وسيفتح الطريق لشرق أوسط مستقرّ ومزدهر». الاستقرار والازدهار ينهضان على «السلام» لا على كليشيهات الحروب والمجتمعات المُتعسكرة. وما لا يمكن إخفاؤه هو أنّ لبنان والكيان الصهيوني دخلا فعلياً في إنتاج الطاقة وتوزيعها وبيعها، بسبب التداخل في حقل قانا، وسيحتم دخول لبنان في «منتدى غاز شرق المتوسط» الذي يضمّ مصر والأردن وإسرائيل وإيطاليا وقبرص واليونان، من أجل بيع الغاز وفق الأسعار الرائجة.

منذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، على سبيل المثال، ووضعية الأزمة السياسية المتلاحقة تدلل على عجز قوى المجتمع عن التعامل السلمي - الحداثي مع تركيبته التعددية من خلال وسائط مؤسسية ومضامين تسمح للسياسة بالوجود بما هي منافسة سلمية بشأن تحديد الصالح العام وممارسة توافقية لتحقيق ذلك الصالح العام تخضع للمساءلة والمحاسبة من قبل المواطنين.

لذلك يتعين أن تضمن الوسائط المؤسسية حضور وتماسك الدولة الوطنية لأنها الأداة الرئيسة لتحقيق الصالح العام وصاحبة القدرة على ردع الخارجين عن شرطي المنافسة السلمية والتوافق، مع الحذر من أن استمرار الأزمات السياسية تعبير عن وهن مؤسسات الدولة الوطنية تليها تدخلات خارجية سافرة بشكل مباشر أو عبر وكلاء يخدمون مشروعه ويحمون مصالحه على حساب تماسك الدولة والمجتمع.

نُزفت دماء كثيرة من شرايين الشرق الأوسط منذ خمسينيات القرن العشرين، وحملت للكيان الصهيوني حصيلة متناقضة. كان أهم ما حققته هو استقرار معاهدات السلام الثنائية بينها وبين مصر والأردن والسلطة الفلسطينية، ومعاهدات إبراهام وملحقاتها، إما في باب الإخفاق، فالأخطر كان غياب التسوية السلمية الحقيقية للقضية المركزية الفلسطينية وتواصل التدخلات العسكرية والأمنية الإسرائيلية في القدس والضفة الغربية وغزة، مما يُخفي أبعاداً تتعلق باختلاف السياسات وتباين التحالفات ونقل الأزمات إلى الخارج واشتداد عنصرية اليمين المتطرف. إن البحث الأمريكي عن انتصار سياسي، وسط التخبط في العلاقات مع دول الخليج وإيران، وإخفاق بايدن في فك عرى تحالف "أوبيك+"، الذي تعتبره إدارته مساهماً أساسياً في تدفق الأموال إلى خزائن الكرملين، بما يمكن روسيا من الصمود في حرب الاستنزاف التي يخوضها الغرب ضدها في أوكرانيا، تأتي التغييرات الحاصلة في السياسات التركية وتبدل العلاقات الإقليمية، وسط طموح تركي للسيطرة على بورصة الغاز العالمي من خلال روسيا وحوض المتوسط، بما في ذلك المصالحة مع سوريا التي تنطوي على تبدل كبير في خرائط وحدود ونفوذ ومصالح يؤرق واضعي استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي. إن اتجاه السعودية والخليج عموماً إلى الخيار الشرقي، هو أحد أكثر التبدلات الجيوسياسة في الشرق الأوسط. وقد عجلت الحرب الروسية - الأوكرانية وتبعاتها في الدفع نحو هذا الاتجاه.

وفي حملة التجديد ومواكبة العصرنة بما يتلائم مع الثقافة العربية التي يطلقها وليّ العهد السعودي محمد بن سلمان، بفتح مسار جديد يرتكز على القوّة الاقتصادية والمصالح الوطنية، بدلاً من التحالفات السياسية والاتفاقيات الأمنية والعسكرية التي تتغيّر حسب الظروف، واعتراضه على سياسات الرئيس الأمريكي، لأنّها لا تتناسب مع المصالح السعودية، ولأنّ أسس العلاقات يجب أن تكون وفق منظور المصالح المشتركة. حيث يشكل الاقتصاد الدعامة الرئيسة التي ترتكز عليها السعودية في تأثيراتها العالمية أو في نظرتها إلى العالم أو النظام العالمي، مستفيدة من ظروف متعدّدة، أبرزها الحاجة العالمية الماسّة إلى النفط والغاز، بما يتيح الفرص بتعزيز سياسة «صفر» مشاكل في المنطقة والعالم، والارتباط بعلاقات جيّدة مع القوى المختلفة في الإقليم والعالم شرقاً وغرباً، مما يدفع قُدماً بتحفيز «عدم الانحياز» ضمن رؤية بعيدة المدى في سياسات غير تقليدية من «خارج العلبة» لصناعة السياسة في المنطقة.

الساحة السياسية تنظر بعين الاهتمام إلى لقاء يجمع الرئيس الأمريكي بايدن ونظيره الصيني شي جين بينغ، في بالي بإندونيسيا يوم 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2022، لمناقشة الجهود الرامية إلى المحافظة على خطوط التواصل بين البلدين وتعميقها وإدارة المنافسة بشكل مسؤول والعمل معاً حيث تلتقي مصالحهما، فيما يتعلق بالتحديات العابرة للحدود التي تؤثر على المجتمع الدولي. والأهم مناقشة مجموعة من القضايا الإقليمية والدولية قد تحدد صياغة معالم النظام العالمي (نظراً لأن أمريكا تمثل الناتو والغرب، والصين تمثل دول البريكس والشرق وإعادة تشكيله من محاولة شمولية وتفصيلية لتقدير أثر الحرب الأوكرانية والمناخ وتعثر سلاسل إمدادات النفط والغذاء.. على المشهد الدولي، وقدرتهما على خلق تحولات جذرية في قواعده بعد التغييرات الكبيرة في موازين القوى الإقليمية والعالمية والتصادم المتواتر في القضايا الخلافية على عدة مستويات.

أعتقد أن سوريا ستشهد خطوات عملية لتنفيذ القرار 2254 بنكهة سورية تتوازى مع تحركات عربية وتركية وأوروبية واسعة، حيث تجري زيارات موسعة عبر وسطاء لتمهيد أجواء مصالحة قادمة خلال الأشهر المقبلة ترسم معالم المرحلة القادمة عبر تغييرات قادمة ضمن مراكز القرار مع مكافحة الفساد و الفاسدين وعودة الاستقرار والسلام المستدام، وانطلاق قطار التنمية الشاملة.

مسؤولية أمريكا عن مجزرة الشعب السوري (القتل بالامتناع)

د. كمال اللبواني

صحيح أن القانون يطبق داخل الدولة على الأفراد، وليس على الدول، لكن تأسيس الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية وانضمام كل الدول لها، وصدور ميثاقها المعروف، وتشكيل مجلس الأمن الدولي التابع لها، وتكليفه بمهمة حفظ السلام والاستقرار وضمان حقوق الشعوب وحسن تطبيق الميثاق، يؤكد على وجود نظام وقانون دولي بالفعل، كما أن سوابق تدخله في صراعات ونزاعات مشابهة، تصبح اعتبارياً جزءاً من هذا القانون.

الموضوع تحت سلطة هيئة دولية اسمها مجلس الأمن، الذي أعطى الدول المنتصرة بالحرب مقعداً دائماً فيه، مسلحة بحق الفيتو، وأمريكا هي أهم دولة فيه. فهي مسؤولة بشكل أساسي عن تطبيق القانون الدولي وعدم تعطيله من دول أخرى أقل منها قوة، وسوريا قد أعطيت استقلالها بموجب قرار خاص من الأمم المتحدة، التي ضمن ميثاقها حق تقرير المصير للشعوب، بما يعني ذلك حقها في اختيار السلطة التي تعبر عنها، وعندما قام النظام السوري بقتل وتهجير شعبه وعلى نطاق واسع شمل أغلبية السكان، فهو قد ناقض ميثاق الأمم المتحدة، وهو ما يتطلب تدخلاً من مجلس الأمن، خاصة بعد وصول أعداد الضحايا لأرقام مذهلة.

وعندما تدخلت دول عدة في هذا الصراع الداخلي، بينها ميليشيات تابعة رسمياً للدولة اللبنانية والعراقية ولدولة إيران ثم قطعات عسكرية إيرانية نظامية، وفي الطرف الآخر توافد الكثير من المتطوعين من جنسيات مختلفة، لم يتدخل مجلس الأمن لحل النزاع الذي صار دولياً بموجب القانون الدولي، ورفض إحالة قضية جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية لمحكمة الجنايات الدولية، ولم تشكل الدول الدائمة أي ضغط على روسيا والصين التي عطلت النظام الدولي 15 مرة باستخدامها لحق الفيتو ضد تطبيق قانون المؤسسة التي أعطتها هذا الحق. فالشأن السوري ليس قضية داخلية للصين أو روسيا، أو تهدد أمنهما القومي، أو حتى لها حدود معهم. كما لم يلاحظ انزعاج أمريكي من الفيتو الروسي الصيني الذي تكرر بشكل غير مسبوق، روسيا والصين قدمت التبرير الذي يعفي أمريكا من مسؤوليتها على الأقل أمام شعبها والضحايا، فهي تدعي أنها لن تتدخل خارج الشرعية الدولية، المعطلة دوماً بمصالح الكبار، هذا بالرغم من غزوها العراق من دون شرعية، وغزو روسيا لأوكرانيا من دون شرعية أيضاً.

لكن وبدل التدخل بموجب القانون الدولي، لحماية ملايين البشر، تدخلت كل الدول دائمة العضوية في سوريا عسكرياً بشكل فردي، ومنها أمريكا وبريطانيا وفرنسا تحت عنوان التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب عام 2014، وروسيا عام 2015 تحت ذات المبرر، ثم تركيا عام 2018 وهم اليوم يحتلون كامل سوريا، ولا يطبقون فيها قرارهم رقم 2254. بل يطلبون ذلك من وفود جنيف التي شكلوها هم أيضاً.

وعندما عرّفت أمريكا الإرهاب، تجاهلت عن عمد إرهاب النظام وجرائم القتل في السجون والجرائم ضد المدنيين، واستهداف المدن بشكل وحشي، حتى بالسلاح الكيماوي، وتركت جرائم الحرب ترتكب على نطاق واسع أثناء تواجد قواتها وجيشها على أرض وفي سماء سوريا.

عندما أعلن الرئيس أوباما أن الكيماوي خط أحمر، فهذا يفهم منه منطقياً أن بقية الأسلحة مسموحة، فالممنوع هو نوع السلاح وليس ارتكاب الجريمة. وبعد أن كرر النظام استخدامه رغم التحذير، أجبرته أمريكا على تسليم سلاحه الكيماوي فقط، وليس وقف جريمته ضد الشعب، مع أن أدوات الضغط وطريقة التنفيذ كانت قادرة على تنفيذ أمور أخرى تنهي مأساة الشعب. وهكذا صدر القرار 2118 عام 2013 تحت البند السابع، ومع ذلك خرقه النظام عشرات المرات فيما بعد، وأثبتت لجان التحقيق الدولية انتهاكاته، بل الاستمرار في إنتاج وتطوير ذلك السلاح كما حصل في اللطامنة، وتسريبه لمنظمات تصنف إرهابية كحزب الله، ومع ذلك لم يفعّل البند السابع ولم تتصرف أمريكا بناء عليه، وتنفيذه يتم على يد الدول عادة، ولا يتطلب العودة للمجلس ولا لقرار ثان، طالما أن الأمم المتحدة ليست سلطة تنفيذية.

بعد الغزو الروسي لسوريا صدر القرار 2254 بالإجماع عام 2015 الذي يصر على إطلاق سراح المعتقلين فوراً والكشف عن مصير المغيبين قسراً، ويطلب تشكيل سلطة انتقالية، على أن يكتمل تنفيذه خلال ١٨ شهراً، لكنه و بعد سبع سنوات ما يزال يراوح مكانه، والنظام أنكر وجود معتقلين بعد أن قتلهم، ومع ذلك يؤكد مجلس الأمن والدول النافذة فيه، وعلى رأسهم أمريكا، ثقتهم ودعمهم لجهود المبعوث الدولي، الذي لا يستطيع حتى جمع الأطراف، والذي اعتمد شخصيات سورية لم ينتخبها الشعب بل اختارتها دولتان محتلتان هما تركيا وروسيا، لتكتب للشعب السوري المنكوب دستوراً، ضارباً عرض الحائط بأبسط مبادئ حق تقرير المصير الذي تقره الأمم المتحدة ذاتها والذي يخالف مندوبها صريح قانونها، وهذا طبعاً قد تم بموافقة أمريكية.

ماذا بعد قصف الحرس لـ إقليم كردستان العراق؟

فريد ماهوتشي

قصف حرس النظام الإيراني ما يسمى بـ الحرس الثوري للنظام الإيراني لمناطق في كردستان العراق عدة مرات بعد احتداد وتصاعد الانتفاضة الإيرانية وفي أوقات متقاربة، أمرٌ قد يكون من وجهة نظر الملالي الحكام في إيران وسيلة ضغط على الإدارة الأمريكية التي تولي اهتماماً كبيراً هي والغرب بكردستان العراق ليمارس الغرب والإدارة الأمريكية ضغوطاً بدورهما على الأحزاب الكردية الإيرانية المتواجدة منذ الثمانينيات بالأراضي العراقية، وقد يكون النظام الإيراني يعدّ العدة لاجتياح عسكري شامل لقمع المناطق الكردية الإيرانية بعد سلسلة من القصف والتهديد باجتياح الأراضي العراقية، وقد فعل ذلك بالفعل.

هل يحتاج النظام الإيراني إلى اجتياح كردستان العراق؟ وهل يستطيع؟ وما يمنعه وماذا ينتظر؟ أليس له جندٌ ومرتزقةٌ وسياسيون فيها بلا حصر ولا عد؟ ألا يعرف كل شبر ومخبأ فيها؟ أم أنه يرى أن السلامة في النباح دون دخول المعركة، وهل في نباحه علامة يدركها السامعون ويتفاعلون معها.

ولنفترض جدلاً أنه قام بالاجتياح فما جدواه، خاصة وأنه قد قام في تسعينيات القرن الماضي بعملية عسكرية ليست بحجم الاجتياح لكنها كانت نوعية وتكتيكية وبعض عناصر هذه العملية قد ذهبوا إلى دار الحق أحدهما شاهد عن بعد وصاحب أدى دور ما بهذه العملية، والآخر شريك قبل ومهد وشارك وغض بصره لكنه ساهم بالوقت ذاته في الحد من الخسائر بالأرواح، فقد دخلت قوة عسكرية إيرانية جبارة ونوعية سنة 1996 إلى كردستان العراق ليلاً وقصفت وأبادت أهدافها المحددة في كويا وانسحبت فجراً إلى قواعد قريبة بالمنطقة وتلاشت تلك القوات فيها منذ ذلك الحين وربما تكون قد انصهرت مع ميليشيا كردية عراقية مقربة، ولم تذهب تلك القوة إلى أبعد من ذلك في حين كان بالإمكان أن تذهب قوة مماثلة لها إلى منطقة قرداغ لتقوم بالدور نفسه، وعلى إثر ذلك وبعد تصاعد الحرب بين طرفي السلطة المحلية بكردستان العراق ساد الحزب الديمقراطي الكردستاني على الإقليم لعدة أشهر بعد انسحاب الاتحاد الوطني الكردستاني ثم عودته بعد ذلك والدخول في هدنة حذرة مع خصومه برعاية تركية وأمريكية بعد حرب مريرة نكل فيها كلا الطرفين بمقاتلي الآخر المساكين الذين كانوا وما زالوا مجرد حطب جهنم ليتدفأ كلا الطرفين وينعم، ولو تحدث الأحياء من ضحايا تلك الفترة خاصة الأسرى لزلزلوا القلوب المتحجرة.

خلاصة القول، لا يريد نظام الملالي أن يجتاح كردستان العراق في هذه الأيام وإنما يريد إيصال رسائل سياسية تتعلق بالانتفاضة الوطنية الإيرانية كما أوضحها ممثلوه بالأمم المتحدة قبل فترة ليست ببعيدة متناسيا هو ودبلوماسييه بأن الانتفاضة في إيران انتفاضة وطنية شاملة من الحد إلى الحد وما قصف مخيمات اللاجئين الأكراد الإيرانيين ومقرات الأحزاب الكردية الإيرانية إلا سعياً لتشويه الانتفاضة الإيرانية بوضعها في إطار أعمال تخريبية يحاول أن ينسبها للأحزاب الكردية الإيرانية التي ينعتها بالانفصالية، وكذلك ذريعة وتمهيداً لجرائم إباديّة أخرى متوقعة وقد يقترفها قريبا.

إيضاح للقارىء والمهتم

يتواجد الحرس الإيراني، خاصة استخباراته، وكذلك المخابرات الإيرانية بفاعلية في كردستان العراق منذ الثمانينيات، وبات تواجدها علانية في التسعينيات، والوضع على حاله حتى اليوم.

أما من الناحية العسكرية فبعض الميليشيات الكردية والشيعية، وكل الميليشيات التي تأسست في العراق بعد الاحتلال تقف مستعدة رهن إشارة ورغبات نظام الملالي ومن يدفع ويمتلك بعضها نفس الطائرات المسيرة التي يملكها النظام وسبق أن جربوها على مصطفى الكاظمي، ولذلك فإن نظام الرجعية في إيران ليس بحاجة للاجتياح بل ويخشاه أيضاً، وما يحتاجه ويسعى إليه الآن هو تبريرٌ مسبق وتمهيدٌ لما قد يخطوه لاحقاً على الأرض، سواء على أراضي العراق أو داخل إيران بعد أن دخلت الانتفاضة شهرها الثالث متواصلة دون توقف وبوتيرة متصاعدة.

وختاماً، قصف حرس الملالي كردستان العراق وألحقوا أضراراً فادحة كما يقولون فهل وقفت الانتفاضة؟ وحتى لو أبادوا كل الأحزاب الكردية الإيرانية المتواجدة في شمال العراق هل ستقف الانتفاضة؟ هذا هو السؤال الأهم والجواب لن تتوقف الانتفاضة بل ستزداد اشتعالاً.

قصف الملالي ونبحوا فهل في نباحه علامة بعد الصف وقبله يُدركها السامعون ويتجاوبون معها؟

ترقب كردي سوري للمؤتمر الديمقراطي الكردستاني- عراق

شفان إبراهيم

جانب من المؤتمر

يُنهي الحزب الديمقراطي الكردستاني - العراق مؤتمره الرابع عشر في الخامس من تشرين الثاني 2022 في محافظة دهوك، وسط حقلٍ من الألغام التي تعصف بالمنطقة وإقليم كردستان والعراق، كطبيعة العلاقة مع بغداد، قانون النفط والغاز، المناطق المشمولة بالمادة /140/، مستقبل الإقليم ما بين راهنيته وتحريك ملف الاستفتاء مُجدداً، علاقة الحزب بالوضع الكردي في سورية... إلخ. وعُرف عن ذلك الحزب إصراره وبقاءه على ثوابته القومية والوطنية والكردستانية منذ بداية تأسيسه عام 1946، خاصة في المجال الدفاع الدائم عن الوجود القومي للكرد، وتعبر سياساته العامة عنه وعن أسسه ورؤيته السياسية للقضايا الداخلية والخارجية، ومراعاة العمق والامتداد الكردستاني له خارج قواعده التقليدية في دول الجوار، وسعيه لحماية مصالح كردستان العراق، ومصالحه الحزبية، خاصة وإنه الحزب الحاكم منذ عقود في الإقليم إلى جانب الاتحاد الوطني الكردستاني الذي تارةً يكون منافساً وتارة أخرى يدخل في شراكات مع البارتي الديمقراطي، لكن الأخير مسيطر على أغلب مفاصل القرار في الإقليم عبر استحواذه على رئاستي الإقليم والوزراء منذ عدة دورات متتالية، ونائباً لرئيس البرلمان الكردستاني والعراقي ووزيراً للخارجية العراقية، وهو من تمكن من فك طلاسم عقدة الرئاسة العراقية والبدء بتشكيل الحكومة، وإنجاح مرشحه لرئاسة العراق، الرئيس عبد اللطيف رشيد العضو في الاتحاد الوطني، وصاحب الكلمة العليا في الانتخابات النيابية في الإقليم والعراق.

إلى هنا والأمور لا تخرج عن سياق تاريخ ونضالات وتشعب علاقات الحزب المذكور، لكن الملفت في الأمر اهتمام كرد سوريا بالمؤتمر، وإن كانت بعض الأطراف لا تبدي أيّ اهتمام ظاهري، أو يُعيب بعض النشطاء والكتّاب على نظرائهم ذلك الحجم من الاهتمام، لكن في حقيقة الموضوع أن لا كتلة أو حزب أو جهة سياسة في المنطقة الكردية لم تهتم لأمر المؤتمر، بما فيه الإدارة الذاتية نفسها إن لم تكن أكثر من غيرها، وإن تعالت بعض الصيحات هنا وهناك حول استقلالية قرار كرد سورية، لكن في عمق القضية هم أيضاً مُتابعين للموضوع نفسه، أو لنقل وفقاً للمثل الدارج لدى المهتمين رداً على المعترضين «إن لم يكن لنّا علاقة، فلما لك علاقة باهتماماتنا»، ولكُلٍ طرفٍ حساباته ومشاريعه الخاصة، منها المتقاطعة والمتنافرة فيما بينها.

في عمق القضية، يحمل كُرد سوريا تاريخاً معقداً من العلاقات مع الإقليم، تتجلى في خمس قضايا متشابكة، أولها: انخراط أعداد كبيرة منهم إلى جانب أشقائهم في كردستان في الثورات والانتفاضات التي قادها كرد العراق ضد الأنظمة العراقية المختلفة، وانخراطهم ضمن المؤسسات العسكرية والسياسية ووصولهم لمناصب رفيعة، ومشاركة بشمركة روج، وهي قوات عسكرية سورية تأسست في كردستان العراق منذ بداية النزوح الكردي إلى هناك، في محاربة داعش والحشد الشعبي، ونزوح أعداد كبيرة من الكرد العراقيين إلى المدن والقرى الكردية في سورية إبان تلك الانتفاضات، خاصة في تسعينات القرن الماضي. ثانيتها: روحانية المُلا مصطفى البارزاني مؤسس الحزب وقائد أغلب الثورات الكردستانية، لأغلب الكرد، ومده الفكري والقومي والارتباط الروحي لكرد سوريا به، ومن بعده حجم الحب والعاطفة والاقتداء بنجله الرئيس الحالي للحزب السيد مسعود البارزاني، ويُنظر للجيل الثالث السيد نيجرفان البارزاني رئيس الإقليم، والسيد مسرور البارزاني رئيس الوزراء، كحملة الراية القومية والدفاع عن الحقوق الكردستانية. ثالثتها: احتضان إقليم كردستان العراق منذ بداية الحدث السوري لمئات الآلاف من الكرد السوريين، وخلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، لأغلب السوريين وهو ما شكل تمتين الروابط والعلاقات، وحصول آلاف من الطلبة لمقاعد مجانية وأحياناً مع مساعدات مالية في جامعات الإقليم، عدا عن المساعدات الإغاثية والطبية والرعاية التي قدمها الإقليم عبر مؤسسة البارزاني الخيرية للمنطقة الكردية، سواء في الازمات أو للمخيمات أو إرسال كميات كبيرة من المستلزمات المعيشية. رابعتها: إدارة الإقليم وخاصة البارتي الديمقراطي لملفات سياسية ومالية وجغرافية شائكة ومهمة تمس جوهر حياة الكرد السوريين والعراقيين على حدٍ سواء، كمعبر سيمالكا الشريان الحيوي الرئيس المغذي لأغلب شمال شرق سوريا، للبضائع القادمة من إيران - تركيا - كردستان، وتعتبر محافظة دهوك أبرز المعاقل التاريخية التقليدية للحزب، وسيطرة الحزب على المناطق الحدودية والحضرية المتاخمة مع حدود سوريا، جعل من سيطرة نفوذ والمد الجماهيري للحزب على تلك المناطق ذات تأثير سياسي وقومي قوي على كرد سوريا. وخامستها: وهي الأكثر تشكيلاً للذهنية والتطلع المستقبلي، وتقوم على تأثير ودور البارتي العراقي في الملف السوري، من حيث طبيعة التشبيك والعلاقات القوية مع تركيا صاحبة النفوذ القوي في الملف السوري، وحجم الخلاف مع إيران الداعم القوي لدمشق، والجمود السياسي للبارتي مع السلطة في دمشق، ونوعية وطبيعة العلاقات بينه وبين الأطراف السياسية الكردية السورية، ودوره الدولي في ترتيب البيت الكردي السوري. لمجمل هذه الملفات فإن كرد سوريا يجدون أنفسهم معنيين بنتائج المؤتمر وفقاً لموازين وأحجام الصراع والقوة والتوازنات والمخاوف المستقبلية.

فالمجلس الكردي المدعوم سياسياً ودبلوماسياً من البارتي والإقليم، يجد في نجاح المؤتمر استمراراً لسياسة دعم البارتي له بكل السبل لتثبيت شراكته في إدارة وحماية كرد سوريا، خاصة أن علاقات المجلس الكردي مع الديمقراطي الكردستاني عدا عن الارتباط القومي والمستقبلي، فهي تقوم أيضاً على أساس امتداد نفوذ الثاني عبر الأول في المنطقة، واستمرار المجلس في طرح دفاعه عن القضية والوجود القومي للكرد في سوريا، وينظر لنفسه أنه جزء من المشروع القومي الكردستاني الذي يديره الرئيس مسعود البارزاني، لذلك فإنه يُدرك أن نجاح صقور الفكر القومي وأصحاب المواقف الثابتة من القضايا القومية سيعني المزيد من تقوية نفوذ المجلس، دون إغفال المخاوف التي تعتري البعض من إمكانية التغيير الكبير في أداء المجلس وشخصياته، لكن دون المساس بجوهر السياسات العامة له.

الإدارة الذاتية: تأمل وتتخيل أن تغيير بعض الشخصيات في قيادة الحزب رُبما يعني المزيد من الانفتاح عليهم بغض النظر عن حجم الانتهاكات التي تُمارس ضد المجلس الكردي الحليف الاستراتيجي للبارتي، وطبيعة إدارة المنطقة. وتعتقد كامل المنظومة السياسية والعسكرية أن مواقف البارتي منقسمة على نفسها من الإدارة الذاتية، ناسية أن ثمة سياسة عامة تُطبق تجاه القضايا المحورية والجوهرية بغض النظر عمن يدير تلك الملفات، خاصة وأن لا إمكانية لاستبدال انتماء كرد سوريا للأمة الديمقراطية بالأمة الكردية، بل إن الفكر السياسي للبارتي العراقي لا يحتمل مجرد التفكير به، ولا قبول للمزيد من الإقصاء والتفرد في إدارة المنطقة. وأبرز ملفين «تحلم» الإدارة الذاتية بإنجازهما في مرحلة ما بعد المؤتمر هما -1 العلاقة مع تركيا، ففي الوقت الذي تُعيب فيه مسد والإدارة الذاتية على الإقليم وحليفه المجلس علاقاته مع تركيا، فإنهما يرغبان بتلك العلاقات، وبل أن يصبحوا أصحاب العلاقة الأكبر والأعمق، وتدرك الإدارة الذاتية أن حجم ونوعية وعمق العلاقات التركية -كردستان العراق لا يُمكن خلخلتها بتلك السهولة؛ لأسباب سياسية واقتصادية وتوازنات دولية وإقليمية بين الطرفين، لكنها تأمل في إبعاد المجلس عن الائتلاف وتركيا وأن تصبح هي صاحبة التواصل والعلاقات، وربما هو ما لن يتحقق دون توافق الإدارة مع الإقليم -2 الإدارة الذاتية غير مُعجبة ولا مستريحة لليد الطويلة للبارتي لدى كامل التحالف الدولي والإدارة الأمريكية في الملف السوري عامة والكردي السوري خاصة، وفي كل زيارة للغالبية المطلقة للمسؤولين أو السفراء أو ممثلي دول التحالف إلى شمال شرق سوريا، فإن محطة البداية والنهاية تكون في معقل البارزاني في «مصيف» المنطقة الجبلية في اربيل/هولير، وهي تسعى صوب خطين متناقضين إما تخفيف نفوذ البارتي في الملف الكردي السوري، أو أن ينفتح البارتي على الإدارة الذاتية دون أيّ تغيرات في سلوكيات الأخيرة، بما فيها افتتاح ممثلية لهم في أربيل، وتخفيف دعمهم للمجلس الكردي، وفتح أبواب الدبلوماسية الدولية أمامهم. علماً أن لا تغيير في قواعد اللعبة سواء نجحت شخصيات جديدة أو بقيت القديمة، فالسياسات العامة للحزب تُرسم على أساس المصالح الاستراتيجية والقومية وليست وفقاً لتغيير الأشخاص.

وفي الوقت الذي عجت به صفحات التواصل الاجتماعي بصور المرشحين للمجلس الرئاسي للديمقراطي الكردستاني، ومع غلبة شريحة الشباب وتخصيص نسبة ما لا يقل عن سبع مقاعد من القيادة للعنصر النسائي، وقرابة 20 مقعداً للشباب من أصل 51 قيادياً، فإن تطلعات الشباب الكردي في سوريا تكبر وتأمل في الاقتداء بهم، أو تحريك ملف الأحزاب الكردية السورية ذات العلاقات التاريخية والقوية مع هولير، والتوقف عن إقصاء الشباب من مراكز القرار وصناعته.

بالعموم فإن الأهم من قضية من سيتولى إدارة أيّ ملف، هو العمق الكردستاني والسياسي والقومي والارتباط الروحي لكرد سوريا مع هذا الحزب، وطبيعة علاقاته مع المعارضة السورية. وحجم ونوعية التغيير الواجب حصوله في أداء وعمل المجلس الكردي في سوريا، وكيف يتوجب على الأحزاب الكردية السورية الحليفة للبارتي العمل في المرحلة المقبلة التي تتطلب حقيقةً ذهنيات وشخصيات سياسية واكاديمية نشّطة، رُبما يكون لأربيل دور النصح فيها.

ماذا تريد روسيا وماذا يريد الغرب؟

بسام البني

هناك حرب يتم شنّها ضد روسيا، فهل الغرض منها هو حرمانها من حقها في المستقبل؟ يبدو أن هذا السؤال غير عادي فكيف يمكنك أن تسلب مستقبل أمة بأكملها؟ هذه ليست احتياطيات من الذهب والعملات الأجنبية حتى تصادرها، وليست تأشيرات شنغن تستطيع منعها عمن تريد.

> «وحده هو الذي يستحق الحياة والحرية، الذي يذهب كل يوم ليقاتل من أجلهما».
> غوتيه

وللأسف في العقود الأخيرة، فضل المواطنون الروس الذهاب إلى المستقبل عن طريق الجمود، جنباً إلى جنب مع البشرية جمعاء، وقبل كل شيء، مع «العالم المتحضر»، واثقين من أنه مع أي تغيير في الدول الرائدة والأيديولوجيات المهيمنة، فإنه سيشملهم، وأن أطفالهم سيعيشون أفضل منهم، وأحفادهم أفضل من أطفالهم، وسيستخدم أطفالهم آيفون الثالث عشر والرابع عشر، وستعم الرفاهية على البشرية جمعاء. ربما نشأت هذه النزعة القهرية المتفائلة في العهد السوفييتي، عندما كانت هناك صورة لـ «مستقبل مشرق»، فغالباً ما عانى الناس من قسوة الحياة، لكن هذه الحياة كانت بمثابة بصيص من المستقبل.

كتب مایاکوفسكي عن «عصر السنوات المشرقة»، ووصف كتّاب روس آخرون المستقبل في روايات خيالية من قبل، تصوروا فيها عالماً واحداً تحت قيادة معقولة، متحرراً من الحروب والفقر، حيث كان الناس المحررون من العمل الميكانيكي، منخرطين بشكل أساسي في الإبداع ومعرفة الطبيعة. تشكلت صورة المستقبل في ذلك الوقت جزئياً من أعمال الاشتراكيين الطوباويين، وجزئياً من الأفكار الساذجة عن جنة الفلاحين.

عندما تم تجاهل هذه الصورة، بدأ الكثيرون بشكل افتراضي في الاعتقاد بأن المستقبل بالطريقة الغربية يبدو متشابهاً، تم تحقيقه للتو بوسائل أخرى. ومن هنا يأتي الموقف شبه الديني من السوق الحرة، التي «تقرر كل شيء». ومن هنا كان الأمل في العولمة: بدا أنها كانت تهدف إلى تحقيق الصالح العام للكوكب بنفس طريقة مشروع الأخوة الشيوعية للشعوب. لكن كل هذا كان مجرد وهم، فتقدم الثقافة الغربية بشكل أكثر إلحاحاً، جعل الأشخاص ينظرون إلى صورة المستقبل بتدقيق ووعي أكبر، والتي من ناحية تتبع الأفكار المسيحية حول نهاية الزمان، ومن ناحية أخرى، تعكس الطريق المسدود الحقيقي لتلك الحضارة الحديثة.

وتم عرض هذه الصورة علينا في العديد من أفلام هوليود، كقاعدة عامة، هذا عالم فقير وقاسٍ ما بعد نهاية العالم، حيث تتعايش جزر التكنولوجيا العالية مع المناطق الوحشية. هذا تقسيم لا غنى عنه «المختارون وطبقة المنبوذين»، والتي حددها هربرت ويلز HG Wells.

هذا هو تقليد العالم الذي حاولت روسيا أن تندمج فيه، مجتمع الدول المتحضرة، كما في المسلسل الإنجليزي عن حياة البلد، حيث يتم تصنيف أي وافد جديد على الفور: سواء كان سيداً أم خادماً، هذا «النهج الطبقي» الصارم الذي اكتشفه الروس أنه ليس سوى شعارات متفائلة فقط حيث يعيش البيض مع السود، والأصحاء مع المعاقين بشكل متساو، إلخ. روسيا أرادت المساواة بالفعل لكن المساواة ممكنة عندما يكون لكل فرد حقوق متساوية، حيث لا توجد شعوب من الدرجة الأولى والثانية، فإن طلب تناول وجبة مع السادة أمر مهين مثل قضاء الوقت بصحبة الخدم. ومع ذلك، فإن العالم الغربي يتضمن بشكل عضوي عدم المساواة، وهذا التفاوت متوقع في المستقبل. نشاهد أفلامهم ونقرأ كتبهم وما زلنا نتساءل كيف يمكن للسياسيين الغربيين أن يقولوا ما يقولون؟

لقد فوجئنا عندما أصر أنتوني بلينكين على أن العالم لا يمكنه الاستغناء عن الدور «التنظيمي» للولايات المتحدة، رغم أنه تحدث عما يقوله أو يفكر به أي رئيس أمريكي بطريقة أو بأخرى بأن الولايات المتحدة يجب أن تحكم العالم. ويتساءل الروس إذا كنا رفضنا هتلر وحاربناه، فلماذا يجب علينا أن نتقبل أوباما أو ترامب أو بايدن أو أي شخص آخر؟

نستمع إلى ما كشف عنه جوزيب بوريل أن أوروبا حديقة، والعالم من حولها غابة، كما نعلم، هناك العديد من القرود البرية، ونحن مندهشون: كيف يمكن أن يقول مثل هذا الشيء العنصري؟ وهذه ليست تخيلاته الشخصية، بل هو باعتقادي أساس النظرة الغربية إلى العالم، لأنه لن تكون هناك حديقة إذا لم يكن هناك سياج، إذا لم يكن هناك محيط وقائي، تتجول خلفه حشود شريرة من المنبوذين والأشرار والعفاريت. السور يفصل الحديقة الآمنة عن العالم الشرير.

الصورة الغربية للمستقبل تطور هذه الأفكار. هذه منافسة شرسة في عالم تندر فيه الموارد، حيث تكون أي وسيلة جيدة، بما في ذلك السرقة والإرهاب، في عالم ضاعت فيه فكرة المصير المشترك للبشرية.

أتذكر ما يعنيه فقدان مصير مشترك في بلد واحد. كان ذلك في أوائل التسعينيات، عندما كان يتساءل المواطنون هنا في روسيا في البداية حول «كيف يمكننا الخروج من الأزمة»، ثم أدركوا أنه لم يعد هناك «نحن» بعد الآن، وأن الجميع الآن لنفسه وأن الجميع يخرج وفقاً للأزمة بطرق مختلفة، يصبح البعض ملياردير، والبعض الآخر متسولاً، والبعض الآخر يختفي ببساطة من الحياة. يمكن أن يحدث شيء مشابه في جميع أنحاء العالم اليوم، ليس على مستوى الأفراد فقط ولكن على مستوى الحضارات والإمبراطوريات الحديثة.

إن روسيا ليست الدولة الوحيدة التي يمكن لمن يصفون أنفسهم بـ «المختارين» أن يحاولوا حرمانها المستقبل، فقد تمردت روسيا على النظام العالمي الشرير لمصلحة غالبية البشرية، والأغلبية تتابع نتائج هذه المعركة باهتمام. علاوة على ذلك، قد يُترك الإنسان كنوع بيولوجي بلا معنى إن خسرت روسيا المعركة، فالقيم الغربية تروّج لمجتمع الميم بل وتفرض هذه القيم الشيطانية بكل ما تعنيه الكلمة، فالمرأة أصبحت تعلن نفسها رجلاً والرجل امراة، واللوطيون والسحاقيات يعلنون زواجهم بشكل رسمي، والويل كل الويل لمن ينتقد هذه الآفة الخطيرة، حتى الأطفال لم يسلموا من هذا المنعطف الخطير، وإذا ما انتصر الغرب سيكون مستقبل العالم على كف عفريت.

وبالتالي، هناك الكثير على المحك الآن أكثر من رفاهية بلد معين، في عصر وفرة التوقعات المختلفة، تُركنا دون رؤية إيجابية وشاملة للمستقبل بعد أن دخل الغرب الحرب ضد مستقبل روسيا، يعرف بوضوح ما يريد ببساطة، يريدها أن تندثر، وإذا لم تكن قوة مستقلة واعية لمصالحها وتراثها التاريخي، سيقوم الغرب بتفسيم الروس والشعوب الأخرى في روسيا إلى مجموعات عرقية متناحرة مما يمكن له تدميرها من الداخل.

لكني ألاحظ أننا في روسيا نعتمد على مستقبل خلاق، لذلك، بما أننا قبلنا هذا التحدي، سيتعين علينا التفكير بجدية في مستقبل بلدنا لسنوات عديدة قادمة. إذا لم نبنِ الشيوعية لفترة طويلة ولم نعد نريد أن نكون قرود الغرب، فلا يمكننا الاستغناء عن رؤية جديدة للمستقبل.

من الصعب للغاية التفكير في المستقبل الآن، في حين أن اليوم مليء بالمعلومات، ولكن علينا الآن القيام بذلك، نعم يجب عدم ترك روسيا وحدها في هذه المواجهة العالمية لأنه إن هزمت ستكون الهزيمة لكل من يريد أن يعيش على أضه، حسب عاداته وتقاليده دون تدخل من أحد في شؤونه، وأن يمتلك حق سيادته على قرارت حكومتها الاقتصادية والسياسية.. إلخ، نحن هنا في روسيا اتخذنا قرارانا ولن نقبل بغير عالم جديد متعدد الأقطاب والتعامل على قدر واحد من المساواة بين الدول والشعوب.

الثورة السورية توق إلى الحرية والكرامة

عز الدين ملا

الثورة السورية والتي طالما راهن عليها الشعب السوري التوّاق إلى الحرية والكرامة للخلاص من سنوات الظلم والقهر والإذلال والتطلُّع نحو مستقبل مشرق خالٍ من الاضطهاد والعنصرية، تحولت خلال سنواتها الإحدى عشرة إلى مستنقع راكد كلما امتدت سنواتها زاد روائحها النتنة نتيجة هذا الكم الهائل من المليشيات والفصائل والتنظيمات الإرهابية الموجودة فيها إلى جانب عدد وحجم الدول الداخلة والمتداخلة في الشأن السوري.

أما الشعب المنهك اقتصادياً ومعيشياً وأمنياً لم يبقَ له دور أو مكان في كل ما يجري بعد أن كان له اليد الطولى في الشرارة الأولى لثورة حقيقية ضد النظام الديكتاتوري مجرم الذي حوّل سوريا إلى مزرعة له خلال سنوات حكمه، أما خلال الثورة حوّل سوريا إلى أرض يكتسحها وشاح أسود، وتسكنها أرواح تائهة وأشباح.

المشكل السوري زادت تعقيداته ومتاهاته لِما لعديد من الدول من تداخلات وتشابكات خطوط طولية وعرضية في مصالحها وأجنداتها ونفوذها وحتى أدواتها على الأرض.

فمنذ بداية الأزمة السورية وحتى الآن تمَّ تغيير أربعة مبعوثين خاصين من الأمم المتحدة، ويعتذر كل مبعوث بعد أن يصل إلى باب تقاطعات المصالحية للدول المتداخلة في الوضع السورية إلى طريق مسدود، بسبب عدم وجود إرادة دولية للحل لتعنتهم أدى إلى فرض مناخ جليدي داخل مجلس الأمن الدولي، لذلك كانت خطوط المواجهة بين هذه الدول تتغير بين فترة وأخرى، أحياناً تكون في الشرق الأوسط وأحياناً أخرى في مناطق أخرى، كما الآن من حرب شرسة يحصل على أرض أوكرانيا.

أما الخطوط المواجهة العرضية بين الدول المتداخلة لم تتغير خلال السنتين الماضيتين فقط كانت سياسة الاتهامات المشهد المسيطر على الوضع العام، وهذا مؤشر إيجابي للبدء بالخطوة الأولى نحو الحل السياسي، ولكن هذه الخطوط تمّ اختراقها من قبل هيئة تحرير الشام والتي كانت تسمى بـ جبهة النصرة عندما هاجمت الفصائل والميليشيات الموجودة في عفرين والسيطرة عليها، هذا الاختراق يوحي بأن هناك تفاهمات ومقايضات جديدة قديمة تسطر خطوطها على الأرض وبالأخصّ التفاهمات التمهيدية بين تركيا والنظام السوري.

عندما بدأت الأزمة السورية بدأت بثورة قام بها السوريون لرغبتهم بالخروج من تلك السنوات الرهيبة التي عاشوها تحت رحمة جلادي النظام الديكتاتوري المجرم، وسرعان ما تحولت تلك الثورة إلى حركة احتجاجات شملت جميع الأراضي السورية، تدخلت الدول العربية من خلال الجامعة العربية لحلحلة الوضع السوري، ولكن تعنت النظام وعدم الرضوخ أدى إلى فشل الوساطة العربية.

وقد تمَّ تدويل الملف السوري بعد بيان جنيف في 2012 الذي نصَّ على تأسيس هيئة حكم انتقالية كاملة الصلاحيات، وبقيَ هذا البيان الأساس في أي حل سياسي مستقبلي للمشكل السوري.

كما ودعَّم البيان في 2015 بالقرار 2254 الصادر عن مجلس الأمن الذي نص على أربع سلال للحل السياسي في سوريا يبدأ بكتابة دستور جديد للبلاد تنتج عنه هيئة حكم انتقالية وانتخابات برعاية أممية، بالإضافة إلى إجراءات بناء الثقة التي يتم العمل عليها خلال المراحل السابقة.

أما النظام فقد تحجج بمحاربة الإرهاب وجعلها أولوية، ومن ثم توالت مؤتمرات جنيف بالانعقاد دون الوصول إلى أي تسوية، فبدأت بموازاة مؤتمر جنيف مؤتمر أستانا الذي رعتها روسيا وهي أيضاً تلاحقت سلسلتها حتى وصل إلى إعلان ترحيل جميع أوراق أستانا إلى جنيف لدعم الحل السوري، ورغم ذلك استمرَّت الأزمة دون ظهور أي بوادر للحل في الأفق.

كلَّ ما طال أمد الأزمة السورية زادت تدخلاتها وتعقيداتها، لذلك وحسب اعتقادي أن ما وصلنا إليه ليست محل صدفة بل بدراسة ومخطط دولي، هنا نسأل سؤالاً جوهرياً، نحن نتفاوض مع النظام، إذاً لماذا هذا الدمار والخراب والقتل والتشريد وخروج السوريون للمطالبة بالحرية وإسقاط النظام.

هنا أعول على أن الدول الكبرى استغلّت مطالبات السوريين بالحرية والكرامة لمآربها المصالحية، هم المسؤولون الرئيسيون على كل ما حصلت، وتحصل في سوريا.

لذلك وكما قلنا في بداية الحديث أنّ خطوط مواجهة بين الدول المتداخلة لم تتغير خلال السنتين الماضيتين سوى اختراق هيئة تحرير الشام لهذه الخطوط وسيطرتها على منطقة عفرين، هذا يدل على أنّ هذه الدول حققت ما كانت تصبو إليها. أولاً، تمَّ تدمير البنية التحتية لسوريا وهذا يعطيها دفعاً نحو المطالبة باستثمارات إقتصادية وتنموية يدرّ عليهم بالمليارات. ثانيا، فتح الطريق أمام الهجرة نحو أوروبا ما يتيح لهذه الدول بتجديد شبابها من خلال أطفال وشباب سوريا. ثالثاً، جعلت من سوريا سوقاً لتصريف منتجاتها مستقبلاً. رابعاً وهو الأهم هو هذه الأنظمة، وخاصة النظام السوري التي قد تتمرد بعد أن شددوا قبضتهم على خيرات البلاد الاقتصادية والبشرية.

السنوات الإحدى عشرة الماضية من العمليات العسكرية، أدخلت الفصائل والميليشيات الإرهابية وتحت مسميات كثيرة، أحرقت الأخضر واليابس، دمرت الشجر والحجر، شوهت الأخلاق والدين والحرية والإسلوب، حاربت الشرفاء والوطنيين والمناضلين ودافعت عن اللصوص والعملاء، شوهت الحقائق، جعل في نظر العالم من المواطن السوري الأمعة والمنبوذ بعد أن كان السوري مضرب مثل للعالم في الغيرة والأخلاق والتسامح وحب الآخرين، كل هذا التشويه قام به النظام والعالم الأجمع.

العملية السياسية فشلت فشلاً ذريعاً أمام عدم وجود إرادة دولية للحل السياسي، كانت مشهد القوة المسيطر ومن جميع الأطراف، روسيا التي تدخلت في الشأن السوري عام 2015 بعد أن قلقت من التمدد الإيراني بشكل كبير وتخوّفها من سيطرة إيران التي قد تهدّد مصالحها في شرق المتوسط، وحافظت على بقاء نظام الأسد ومنعها من السقوط، كما دفعت بكامل قوتها لإضعاف المعارضة الوطنية، ونجحت في مهامها بعد أن أصبح نظام الأسد ضمن التسويات المستقبلية لسوريا.

أما الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة ولاية ترامب كانت تتخبط في سياساتها الدولية مما أزعجت العديد من دول العالم وخاصة حلفائها، أما الآن وخلال رئاسة جو بايدن اختفت تلك الإرباك وذلك الإزعاج، وتتعامل إدارة بايدن سياسة متوازنة، وتُغلِّف في طياتها الغموض وعدم الوضوح في النهج والتحالف ما يجعل من دول الشرق الأوسط إتخاذ سياسة الحذر، والمعروف عن بايدن خبرته الطويلة في مضمار السياسة العالمية ومعرفته بمفاتيح العديد من الأمور، وقد تشهد فترة رئاسته تطورات إيجابية على مستوى شرق الأوسط والعالم، ومن تلك التطورات والمفاجآت الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، أما سوريا فقد نشهد مفاجآت مفرحة طالما انتظرها السوريون.

هناك أولويات أمريكية في السياسة الخارجية مثل الملف النووي الإيراني والملف الإفغاني والخليجي، ومن الملاحظ أن أمريكا ستقوم بترتيبات وتكتيكات جديدة، ومن الممكن يصبح الملف السوري من الملفات الاستراتيجية في الخطط الأمريكية القادمة، ويظهر ذلك جلياً في بقاء قواتها في سوريا وزيادة تمركزها وتوسيع قواعدها وآخرها إنشاء مطار عسكري أمريكي في مدينة الرميلان، وتصريحات مسؤوليها أن للإدارة الأمريكية توجهات جديدة في الشأن السوري.

في النهاية، يمكننا التأكيد أن الوضع السوري وبعد أحد عشر عاماً لم يبقَ يتحمّل المماطلة والتأجيل، وخاصة وأن الوضع الاقتصادي والمعيشي في تدهور كبير وقد تنهار جميع مؤسسات الدولة إن استمرّت الحالة على ما هي عليه، الملف السوري نحو ترتيبات جديدة هذا ما توحي إليه مجريات الأحداث الآنية والترتيبات السياسية الدولية.

الخلاصة، إن الحلول النهائية ليست بيد السوريين لا المعارضة ولا النظام، هما أصبحا أجندات للخارج، وهذا ما أراده الدول الكبرى بحيث تتنازل الأطراف السورية عن مطاليبها ويبقى رسم سياسة ونظام حكم جديد لسوريا، حسب رؤية هذه الدول، وخاصة أمريكا وحلفائها وروسيا ومن خلفهم إسرائيل.

الصين: من الديكتاتورية إلى حكم الفرد

عمار ديوب

الرئيس الصيني شي جينبينغ

غادرت الصين حكم الفرد في 1976، بوفاة ماوتسي تونغ؛ مؤسسها الجديد. جاءت سياسة الإصلاح والانفتاح بقيادة دنغ شياو بينغ 1978، لتعطي للداخل الصيني، ولقيادة الحزب وزناً فعلياً، وانفتحت الصين على الخارج، وجاءت الاستثمارات وتوسعت التجارة العالمية، وفي 1982، حَدَّد الدستور الرئاسة بفترتين فقط. لقد حدث تطور داخلي كبير إثر الانفتاح، الذي جاء أيضاً على خلفية التصنيع العام الرئيس بين 1949 ووفاة ماو.

مع مجيء شي جينبينغ للسلطة في 2012، شهدت الصين تطوّراً متعاظماً، على أرضية التصنيع القديم، ما بعد الثورة 1949، واستطاع عبر سياساته الانفتاحية، إكمالاً لأسلافه، تطوير الصناعة بمختلف قطاعات الاقتصاد، وعمل على تقليص الفوارق الطبقية، ولا سيما بين الأرياف والمدن وبين الأفراد في عموم الصين، وتمكن عبر سياساته صارمة انتشال 700 مليون صيني من الفقر، خلال فترتي رئاسته السابقتين.

المشكلة مع هذا الرئيس بدأت في 2018، حينما خرق الدستور، وعَدلةُ البرلمان الصيني ليتضمن فترة رئاسية ثالثة، وهذا ما أرساه المؤتمر العشرون، وأصبح بذلك شي، رئيساً للدولة وللحزب وللجيش وللشرطة ولسواه. الأن، يحوز الرجل على أكبر عدد من المناصب بين رؤساء العالم، وهنّأه أمثاله فوراً، بوتين ورئيس كوريا الشمالية، وبذلك انتقلت الصين من الديكتاتورية إلى الحكم الفردي، وبذلك تهمشت التيارات الفكرية والسياسية في الحزب، وبالتالي سيشيد نظاماً أمنياً بامتياز، وهذا خطير على مستقبل الصين في عالمٍ يتسم بالانتقال من الهيمنة الأمريكية الأحادية إلى الهيمنة المتعددة، ويتطلب توسيع الصلاحيات لا وضعها في يد شخص واحد.

كان ملفتاً ألّا يتم طرد الرئيس الصيني السابق في أول أيام المؤتمر، في الشهر السابق، واقتُلِعَ من كرسيه في اليوم الأخير فقط. تمَّ الأمر أمام كافة أعضاء اللجنة المركزية، وكبار قيادات الجيش والدولة، وأمام الإعلام، الداخلي والخارجي، أي أراد «شي» إيصال رسالة واضحة للعالم وللصينين، إنني أنا الرئيس الأقوى في العالم، وعلى الجميع، الإمعان جيداً في العلاقة مع الصين، وللداخل، كانت الرسالة بقطع رأس كل من يفكر بالاعتراض أو النقد، فها هو يطرد أقوى شخصية في تاريخ الصين قبل 2012. بعض التقارير الصحفية، أكدت أن الرئيس هوجين تاو، لم يكن راضياً عن تغيير الدستور على مقاس «شي»، ولا التشدّد مع الخارج، ولا سيما مع أمريكا وبخصوص تايوان، وكذلك بخصوص الاصطفاف مع روسيا بشأن أوكرانيا.

في مقررات المؤتمر، جملة تؤكد الاستمرار في تطبيق الديموقراطية الشعبية، أي في رفض أيّة أفكار تخص الحريات أو النظام الديموقراطي أو تعدد الأحزاب أو الانتخابات الحرة. وهي فكرة تداولتها الأنظمة المستبدة الاشتراكية والقومية طويلاً كبديل عنٍ الديموقراطية الليبرالية، ولم تكن في حقيقة أمرها سوى حكم الحزب الواحد أو الفرد الواحد، وتتضمن رفضاً كاملاً لدور الشعب في السلطة، وباسم الشعب، وهنا المأساة، حيث المتضرّر الحقيقي منها هو ذلك الشعب بينما السلطة وامتيازاتها تصبح محتكرة لكبار الضباط وقيادة الحزب وعائلاتهم، ولفئات طفيلية، تعتاش على جسد الدولة المحكومة من الفرد، أو قيادة الحزب. الصين ليست على هذا النحو، وإن كانت فعلاً الفئات العليا في الدولة والدائرين بفلكها تستفيد من امتيازات السلطة.

الحكم المطلق هذا لا يعني تجاهل إنجازات الدولة الصينية تحت حكم شي، فهي دولة اختزلت الكثير من الزمن عبر تطورها بين 1949، و2022؛ ففيها أكبر نهضة صناعية في العالم، وأكثر علاقات تجارية مع دوله، وثاني أكبر اقتصاد عالمي، وترسانتها العسكرية، البرية والبحرية والجوية أصبحت الخطر الأول على الهيمنة الأمريكية، كما تقول الإدارة الأمريكية.

صَنفت أمريكا الصين في استراتيجيتها للأمن القومي بداية تشرين الأول، 2022، باعتبارها التحدي الأكبر، وكان أوباما قد غيّر استراتيجية أمريكا في 2012، أي عام مجي شي للحكم، باتجاه آسيا، وتحديداً الصين، وأن الخطر على هيمنتها العالمية يكمن هناك، وزاد في ذلك كل من ترامب وبايدن، ومؤخراً في 7 تشرين الأول 2022 عمل الأخير على قطع أية علاقات تجارية على صادرات أشباه الموصلات، الأساسية في الصناعات الدقيقة إلى الصين.

رسّخَ شي جينبينغ بعد المؤتمر، الذي انتهى في 2011/10/22 سياساته الخارجية، فالصين دولة واحدة بنظامين، وكما عادت هونغ كونغ وماكادو، وأصبح لهما حكماً ذاتياً تحت السيطرة الصينية، سيكون الأمر كذلك مع تايوان، وبالتالي ستكون قضية هذه الجزيرة من أبرز التحديات أمامه، سيما أن أمريكا ترفض توجهه هذا، وهذا سيفضي إلى تأزّم العلاقات الدولية مع أمريكا وأوروبا أيضاً، والأخيرة تزيد من انتقاداتها للصين بسبب تحالفها من روسيا، وتضرّرها الكبير هي من سياسات بوتين. الصين ورغم وقوفها مع روسيا فهي ترفض إمدادها بالسلاح، وترفض خرق العقوبات الدولية، وبالتالي تحاول أن تأخذ موقع «المراقب للأحداث» والأقرب للاصطفاف مع روسيا، وتطالب بصورة مستمرة بالحل السياسي لمشكلة أوكرانيا؛ في مؤتمر مجموعة قمة العشرين، كان اللقاء بين شي وبادين مفيداً لجهة تخفيف التصعيد بين الدولتين، وانعكس على الموقف من أوكرانيا، حيث أكد شي على ضرورة حل قضية أوكرانية بالتفاوض إيقاف الحرب.

إن السياسة الحمائية التي انتهجها ترامب، وانسحب من معاهدات دولية كثيرة، كانت تعد أساسية في نظام العولمة، استمرت مع بادين، وراحت أوروبا تأخذ الاتجاه ذاته، ولكن أيضاً لم تنته العلاقات بين الدول المنخرطة بالعولمة، ويبدو أن ألمانيا وفرنسا وأمريكا بشكل خاص، تراجعت عن التصعيد ضد الصين، وهذا يحقق مصلحة كافة الأطراف. الصين، وبسبب تقدمها الصناعي الكبير بنت علاقات استراتيجية مع بقية دول العالم، ولم تَقصِر علاقاتها مع الغرب، ولا سيما إفريقيا، والشرق الأوسط، ودول اسيا.

هل سيفشل النظام الفردي في التحديات الداخلية والخارجية، في حل مشكلات الشعب، وفي العلاقة مع الغرب. لا شك بأن الفردية في الحكم، تؤدي إلى أسوأ العواقب، فأمامنا سقوط الاتحاد السوفيتي، هتلر، وصدام حسين، وعشرات الأمثلة، وكلّها تقول بخطر الحكم الفردي. المشكلة الآن أن العالم ينقسم فعلياً بين الأنظمة المستبدة، وعلى رأسها الصين وروسيا وإيران، والأنظمة الليبرالية وعلى رأسها أمريكا وأوروبا واليابان. فهل نتائج قمة العشرين ستوقف التطور نحو حرب باردة جديدة، كما ذكرنا، الأمر ما زال مفتوحاً أيضاً، فتقدم الجمهوريون في أمريكا، قد يباعد من جديد بين الصين وأمريكا.

تعاملت الدولة الصينية مع كوفيد 19 بأسلوب استبدادي كبير، وهدفت إلى صفر كوفيد، ولكن الفيروس يعود ويتمحور وينتشر في المدن الصينية، وتعود الدولة لإغلاق المدن، وإيقاف العمل. كان لنتائج ذلك انخفاض في النمو، وتذمر اجتماعي كبير. أيضاً كان لتهديده للشركات الكبرى، وإجبارها على دفع ضرائب عالية، وبمليارت الدولارات من أجل إنهاء الفقر دوراً سلبياً على أعمالها، في الوقت الذي طمحت الشركات لمزيد من الحريات في السوق وانفتاح على الخارج، فإذا بالدولة تتدخل بشكل حاسم، وتضع لها قيوداً كبيرة، وإذا أخذنا السياسة الحمائية الغربية بالاعتبار، فإن التضييق على الشركات سيعني إبطاءً في النمو وخفضاً للضرائب عليها، وربما إفلاسها، كما كانت متوقعاً لأكبر شركة عقارات، وهذا سيكون سلبياً على سياسة إلغاء الفجوة مع الفقراء.

القصد أن انتهاج الحكم الفردي، دائماً له عواقب سلبية، فهل سيتمكن شي جينبينغ من تفاديها والسير بالصين وفقاً لمقررات المؤتمر الأخير، والاستمرار في التجربة الاشتراكية «القومية»؟

إن دور الدولة الكبير في الاقتصاد وتطوير المجتمع يساعد في ذلك، ولكن دور القطاع الخاص الكبير بدوره، وامتيازات السلطة الواسعة تشجع على الخيار الرأسمالي أكثر من التفكير بالاشتراكية، وسياسة الإخاء المشترك، أي الأخذ من الأغنياء وتطوير الدولة والنهوض بحياة الفقراء. أيضاً هل ستتمكن الصين من إبعاد شبح الحرب العالمية عنها، وتستمر في تطوير ترسانتها العسكرية، والتي تنظر لها أمريكا بعين «التحدي الأكبر»؛ خيارات الصين صعبة للغاية، والمشكلة أن مقررات مؤتمر الحزب العشرين هو مجرد أداة من أجل تطبيق سياسات الرئيس شي، أي أنه وبعد امتلاكه كل تلك الصلاحيات يستطيع التغيير والتبديل فيها، ثم هناك تجربة غورباتشوف، والتي يرفضها شي، حيث كان لدوره الأثر الأكبر في انهيار الاتحاد السوفيتي.

بكل الأحوال، تضمنت المقررات إشادة فخمة بالرجل، وبفكره، وبدوره المحوري في الحزب، وبالتالي أقرّت له بالحكم الفردي، والأبدي للصين. فهل تنجو بلاد التنين، وهل سيتمكن الرئيس من السير بها وسط مشكلات المليار والنصف، سكان الصين، ومطالب المائة مليون صيني، وهم عدد أفراد الحزب الوحيد في الصين، ويتفادى الصدام مع أمريكا والغرب؟

السعودية منهج ومبادرات تقود العالم

حماد الثقفي

بمبادرات نوعية على مستوى المملكة والشرق الأوسط، قادت الرؤية الحالمة تجاربها النوعية للعالم في مواجهة متغيرات المناخ، بقيادة ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان، بعد جولات طويلة من المفاوضات التي أعقبت قمة غلاسكو المناخية ولم تأتِ بجديد.

فتلتقي الرؤية السعودية بزعماء العالم في قمة شرم الشيخ (كوب 27). وطرح الدول تصوّراتها وشروطها، وفق ما تعرضه كل منها من تجارب عدة، ومبادرات نوعية، سبقتهم إليها المملكة بمبادرة الشرق الأوسط والسعودية الخضراء حيث قُدرت تكلفة الحزمة الأولى منها بأكثر من 60 مبادرة فرعية، بحوالي 700 مليار ريال، لتُسهم بذلك في نمو الاقتصاد الأخضر، وطنياً وإقليمياً وعالمياً. حيثُ تتجسد في 3 أهداف وطنية طموحة، لدفع عجلة مكافحة أزمة المناخ.

وهي (زيادة المناطق المحمية البرية والبحرية لتعزيز التنوع الأحيائي، وتقليل الانبعاثات الكربونية بأكثر من 278 مليون طن سنوياً بحلول عام 2030م، وتشجير 10 مليارات شجرة).

لتنطلق بقيادة ولي العهد من منطلق ريادتها الاقتصادية ومكانتها الدولية تُصنف منتجاً عالمياً رائدًا للنفط، فهي تدرك تمامًا نصيبها من المسؤولية، لتُبهر العالم بالنسخة الثانية على هامش المؤتمر المناخ أمام ملوك ورؤساء دول العالم والمختصين في مدينة شرم الشيخ المصرية، فهل يقود الإحساس بتلك الكارثة دول العالم الكُبرى من أميركا والصين واليابان ودول الاتحاد الأوربي إلى خير البشرية؟

لقد وضعت القمة الاهتمامات المُناخية الضاغطة فوق الانهيارات والأحداث العالمية الساخنة لتجاوز السلبيات، التي رأيناها نهايات عام 1999 محذرة من أهوال مُناخية قادمة كالتي أصابت كوكب الأرض بأضرار بيئية، يضيع بسببها 13 مليار دولار بسبب العواصف الترابية في المنطقة العربية كل عام، ووصل تلوث الهواء الناجم عن الاحتباس الحراري بمقدار 1.5 سنة، لتقوم المبادرة (السعودية الخضراء) بعملها الإنساني على خفض انبعاثات الكربون بأكثر من 4% عالمياً، عبر برنامج للطاقة المتجددة سيولد 50% من طاقة المملكة من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2030، وصولاً للحياد الصفري من خلال نهج الاقتصاد الدائري للكربون، وإعادة استخدام الانبعاثات الكربونية وإعادة تدويرها، عبر تحويلها إلى وقود صناعي، ومواد أولية صناعية، ومغذيات زراعية، ومواد كيميائية، وغير ذلك من المشاريع الأخرى في مجالات تقنيات الهيدروكربونات النظيفة.

لتتبلور الإنسانية والريادة السعودية بتجربتها بقمة شرم الشيخ المُناخية، وزراعة عشرة مليارات شجرة.. بحلول عام 2050 م، لتُشارك المملكة العالم خبراتها بأيد «صُنع في السعودية»، نتاجها استحداث مراكز وبرامج جديدة بقيادة المملكة سيكون لها دور مهم في إنشاء البنية التحتية اللازمة لحماية البيئة، وخفض الانبعاثات، ورفع مستوى التنسيق الإقليمي، على الرغم من استهتار البعض بأزمة المناخ العالمية والأدلة العلمية عليها، فللمملكة ريادة وقيادة تُدرس.

ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان

فاجعة السليمانية ونيجيرفان بارزاني

صبحي ساله يي

كتابة كلمات أو أسطر في صفحة من صفحات التاريخ عن كارثة كبيرة أحزنت جميع الكوردستانيين من زاخو إلى خانقين، وعموم محبي الإنسانية، ليس سهلاً، خاصة لشخص أعلن عن هذا المأتم من بيته، وجلس أمام شاشات التلفاز لساعات طوال وهو يتحسر ويذرف الدموع مع كل جثة تنتشل من تحت ركام البناية المتهدمة إثر الانفجار الذي حدث في منزل في حي كازيوه بمدينة السليمانية العزيزة.

لذلك لا أحاول طرح التفاصيل وكشف الحقائق والأسرار التي لا تتراءى ولا تظهر للعيان، لأن البعض من القنوات الإعلامية، كما هي شأنها، أجادت إدارة لعبة التحول من ناقل للخبر إلى أيقونة التحليل والسير وسط التلال الرملية المتحركة، ولم تبتعد عن فضائل الواقعية والاتزان والاعتدال الإعلامي الذي يجب أن يلازم كل من يخوض غمار الشأن الإعلامي المتعلق بالأفراد أو العائلات أو حتى الأحزاب والمكونات. ولكني سأتحدث عن عميد الدبلوماسية، ومهندس الإعمار والبناء، والشخص البارع في فكّ شفرات السياسة وفتح الأبواب المغلقة، والساعي الدائم الى الوئام والسلام، الذي هو نيجيرفان بارزاني رئيس إقليم كوردستان الذي زار السليمانية للمشاركة في مراسم العزاء.

هذا البيشمركه بدأ حياته النضالية مبكراً على يد والده الشهيد إدريس بارزاني الذي كان مفعماً بروح الكوردايتي والتسامح، والذي تجمعت فيه كل الكوردستانيين. وأتقن لغة وفنون السياسية الحقيقية من عمه البيشمركه والرئيس مسعود بارزاني الذي مارس السياسة في ضوء علاقة الأماني والرغبات القابلة للتطبيق والحقائق الثابتة بالظروف الوقتية والواقعية التي تساعد على التغيير في إطارٍ الممكن. وخلال رئاسته لحكومة ورئاسة الإقليم تفادى الصراع وصنع واقعاً سياسياً غير مسبوق في العراق وعموم المنطقة، ومارس السياسات العقلانية الواقعية وهو يمزج بين رجاحة العقل وخصوبة الفكر وقوة التصميم والإرادة وتمحيص الأمور بوعي وبصيرة.

منتصر، يصرّ على أن يتفوق في كل مكان وزمان، وخلال لقائه بالإعلاميين في مستشفى (شار) في السليمانية الجريحة، وبعد المشاركة في مراسم العزاء المقام على أرواح ضحايا الانفجار والاطلاع عن كثب على أحوال الجرحى الراقدين في المستشفى، أسهب في التعبير عن تعازيه ومواساته ومشاطرة أحزان السليمانيين خصوصاً والكوردستانيين عموماً، ولم يخفِ حزنه الشديد تجاه ما حصل للعائلة الكريمة.

كما أعلن، برؤيته الثاقبة المستندة إلى فكره الاستراتيجي الخصب ووعيه التاريخي العميق، عن دعم بلا حدود لتوحيد خطاب وموقف القوى الوطنية وحرق كل الاختلافات، والميل للحلول الوسطى لتجسير الهوة الفاصلة بين الأحزاب الكوردستانية بشأن موعد وقانون الانتخابات التشريعية المقبلة في الإقليم وخدمة التطلعات الكبرى، وإضافة انتصار آخر إلى سجل تجربته السياسية المديدة عبر قراءة الواقع وتوازناته العميقة، مصحوباً بالإمكانيات وقوة التصميم والإرادة التي تدخل في صنف الواقعية الخلاقة، قائلاً: (سنفتح صفحة جديدة وندشن حواراً، ونزور الأحزاب، وستكون هناك محاولات جادة لحل الخلافات كافة بالحوار وعلى طاولة الحوار). وقال: (الشرط الوحيد لنجاحنا هو وحدة الكلمة. ويجب أن تكون مصالح إقليم كوردستان فوق كل الاعتبارات الحزبية وفوق كل شيء آخر).

رئيس إقليم كوردستان نيجيرفان بارزاني

أبعاد كأس عالم يفيض بالأسى

عبد السلام حاج بكري

أما وقد بدأ كأس العالم في الدولة العربية الإسلامية قطر، سيبدو المنتقد حاسداً، والراغب بفشلها حاقد، ولتجنّب ذلك لندع ما في الصدور جانباً، ونسير مع القطيع خلف المرياع إلى حيث الأكفّ الفاترة المفتوحة للسماء، المبتهلة خلف الشيخ المؤقت نصراً ونجاحاً، ولا أعرف ماذا أيضاً، ليكن أي شي، وذلك حتى نهاية هذه الهمروجة.

لكن عاقلاً، أي عاقل، في أي بقعة من الأرض الإسلامية أو العربية أو ما يتصل بها، أو في بقعة أخرى من هذا العالم، لا يقبل الفساد والإفساد، ويدير محركات دماغه كبشريّ طبيعيّ، سيسأل في الحد الأدنى نفسه، لماذا يجري كل هذا؟

بتفصيل أوسع، العقلاء غير الفاسدين، يدركون أن تلك الدولة التي تشكّل سدادة لخزان غاز خصصت إحدى فتحات السدادة لشراء حق استضافة كأس العالم، وفتحة أخرى للترويج للحدث المهم عبر نجوم الرياضة والفن، وخصصت فتحات كثيرة وكبيرة للإعداد لهذا الحدث المهم.

يتساءل غربي، لماذا تسعى حثيثاً دولة محدودة جغرافياً وبشرياً لاستضافة حدث كبير كهذا، تحتاج فيه لبناء شامل يشاد من الصفر، من بنى تحتية وفنادق ومطاعم وملاعب تكلّف عشرات وربما مئات مليارات الدولارات، وستصفر الرياح فيها عقب انتهائه، ولن يكون غريباً أن يتساءل، لماذا لم تبادر هذه الدولة الإسلامية التي تتبنى نهج السلام والدعوة للخير إلى تخصيص هذه المَبالغ المُبالغ فيها بهرجة لتوظيفها في معالجة مشكلة المناخ التي تهدد مستقبل العالم، أو تأمين الطعام لملايين الجائعين على مساحة الكون، أو تأمين مساكن أو خياماً للمهجّرين واللاجئين اتقاء لحرّ الصيف وقرّ الشتاء.

ويحق للمسلم أن يتساءل أليس من الخير لقطر أنها دفعت هذه الأموال لدعم اقتصادات دول إسلامية مثلها؟ وكأن توفر بنى تحتية تحمي سكان الباكستان من الفيضانات المتكررة، وتساهم في وقف إبادة المسلمين في الصين وميانمار، وتنقذ سكان الصومال من المجاعة، ما دفعته قطر إعداداً لهذا الحدث العابر كان كفيلاً بإنجاز كل ذلك.

وعندما يرى العربي «للتذكير، العاقل» الحدث الكبير الوقتي سيتذكر أن قطر تقف إلى جانب إيران التي تقتل العراقيين والسوريين واللبنانيين واليمنيين، ولن ينسى أنها دفعت المليارات لميليشيات الحشد الشعبي التي تدوس رقاب العراقيين، وهي التي رعت عملية التغيير الديمغرافي في سوريا من خلال ما يعرف بإتفاق المدن الأربع، ولن يغفر «العربي» لقَطَر دعمها جماعة الإخوان المسلمين التي امتطت ظهر ثورات الربيع العربي وأفشلتها، لهذا فإن العربي هو الوحيد الذي يتمنى لو أن الإعداد لكأس العالم استهلك أيضاً ما دفعته قطر من أموال لإيران والحشد الشعبي والإخوان المسلمين وجماعة الحوثي في اليمن.

ولا شك أن للمواطن القَطَري الكثير من التساؤلات عن سبب استضافة بلاده هذه البطولة العابرة بهذا المقابل الباهظ، لكنه إما مغلوب على أمره لا يستطيع التعبير عما يجول في صدره، فيهمس في سرّه: ما مردود هذه البطولة العالمية عليه، أما كان من الأجدر إقامة بينة صناعية إنتاجية للدولة عوضاً عنها، هذه المليارات التي تكفي لتحويل اقتصاد قطر إلى اقتصاد صناعي يضاف لواردات الغاز، وربما ارتضى قَطَريون الرفاهية التي ينعمون بها ملاذا دون غيره.

كانت قطر «سدادة الغاز» منذ بدأت ببيع الغاز تحاول إيجاد مساحة لها في الكون أكبر من حجمها، وبدهاء واضح فتحت خطوطاً واسعة مع جماعات التطرف الإسلامي لا سيما القاعدة بزعامة بن لادن، جعلتها عصا ملتوية في يدها يتجنبها الجميع، اتبعت ذلك بافتتاح قناة الجزيرة لتكون صوتاً مسموعاً يصرخ: هذه قطر، وألحقتها بشراء حقوق نقل منافسات كرة القدم الأكثر شعبية في العالم عبر قنوات بين سبورت، واشترت أكبر ناد لكرة القدم في فرنسا، وهذا يحقق لها انتشاراً قسرياً، ويجعل العالم يتداول اسم الدولة، وكل هذه الاستثمارات لا شك خاسرة إلا من الترويج لها.

لقطر الصغيرة طموحات على صعد شتى، ففي السياسة، تتوسط بين أطراف عالمية متصارعة، وغالباً ما تربطها صلات قوية مع الأطراف المنبوذة والمارقة، تمثل صوتهم في التفاوض، مثل إيران وطالبان وقبلها القاعدة.

الاختلاف مع رؤية حكام قطر هو الأمر الأكثر عقلانية، أما موافقتهم عليها، فتصب في خانة الانتفاع أو رغبة بالصمت، وأكثر من يحق له انتقاد قطر هم الأفراد بتمثيلهم الشخصي وليس المؤسسات والدول، فهذه لها من الانتهاكات ما يوازي ارتكابات قطر أو تفوقها.

كمواطن يحب كرة القدم، لم أرَ يوماً في كأس العالم بطولة نزيهة، إذ كان الفساد يستشري في أغلب دوراتها، وهذه الدورة تضاف إلى سابقاتها، فتعزّز العُرف، وتضيف عليه أسى يصيبني كمواطن في هذا الشرق المبتلي بحكام تقتصر مواهبهم على الإجرام والجهل.

كاريكاتير The Levant

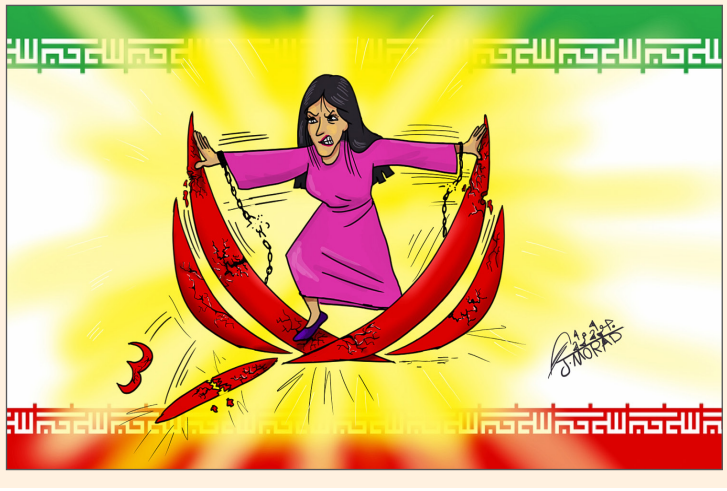

@thelevantnews0
Info@thelevantnews.com